

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/CONF.157/PC/75

20 April 1993

ARABIC

Original : ENGLISH

المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان

اللجنة التحضيرية

الدورة الرابعة

جنيف ، ٣٠-١٩ نيسان / أبريل ١٩٩٣

البند ٥ من جدول الأعمال

حالة إعداد المنشورات والدراسات والوثائق

ال الخاصة بالمؤتمر العالمي

تقرير من الأمين العام

مساهمة مقدمة من المركز الدولي لحقوق الإنسان

والتنمية الديمقراطية

١ - يسترعى انتباه اللجنة التحضيرية إلى الدراسة المرفقة المعنونة "حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية" التي أعدها السيد كلارنس ج. دياز والسيد ديفيد جيليس ، وهي مقدمة من المركز الدولي لحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية (كندا) .

٢ - ويتعلق موضوع الدراسة بالهدف الثاني للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ، وهو الهدف الذي حددته الفقرة (أ) من قرار الجمعية ٤٥/٤٥ كما يلي: "دراسة العلاقة بين التنمية وتمتع كل شخص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلاً عن الحقوق المدنية والسياسية ، مع إدراك أهمية تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها لكل شخص أن يتمتع بتلك الحقوق على النحو المبين في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان" .

٣ - وتعرف الدراسة المفاهيم الرئيسية لحقوق الإنسان ، والتنمية ، والديمقراطية ، والمشاركة الشعبية ، والحكم السليم . وتصف موضع وكيفية تدعيم المجتمع المدني وتقترن بعض التوجيهات لعمل المنظمات غير الحكومية ووكالات المعونة الرسمية . وتقدم الدراسة أمثلة محددة مستمدّة من المنطقة الآسيوية لتوضيح كيفية إعادة بناء المجتمع المدني ، مع التركيز على أن المبادرات يجب أن تأتي من المواطنين وليس من مصادر خارجية . وتشير الدراسة أيضاً إلى أنه لا يمكن تحقيق التنمية بدون مشاركة المرأة مشاركة نشطة . ويحث مؤلفا الدراسة وكالات المعونة الرسمية على تأكيد الحاجة إلى دمج المرأة في السياسات الإنمائية الوطنية . كما أنها يقترحان سبل لتحسين العلاقات بين المنظمات غير الحكومية والحكومات والجهات المانحة الرسمية . وأخيراً تقدم الدراسة اقتراحات فيما يتعلق "بالممارسة السليمة" في مجال وضع برامج حقوق الإنسان وتنفيذها ، وبناء المؤسسات الديمقراطية ، والعدل بين الجنسين .

حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية

من إعداد

كلارنس ج. دياز وديفيد جيليس

المركز الدولي لحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية ،
مونتريال ، كندا

آذار/مارس ١٩٩٣

المحتويات

الصفحة

١	الجزء الأول: المفاهيم والروابط
١	١ - مقدمة
٢	٢ - حقوق الإنسان
٣	٣ - التنمية
٣	٤ - الديمقراطية
٥	٥ - المشاركة الشعبية
٥	٦ - الحكم السليم والمؤسسات السياسية
٧	الجزء الثاني: (إعادة) بناء المجتمع المدني
١٠	١ - التنظيم من أجل التمكين من السلطة
١٠	٢ - الحركات الشعبية
١١	٣ - الجنس والتنمية
١٥	٤ - معرفة القراءة والكتابة والتنمية الديمقراطية
١٦	٥ - وسائل الإعلام
١٦	٦ - نقابات العمال
١٧	٧ - الحركات الشعبية الحضرية
١٨	٨ - المنظمات الريفية
١٨	٩ - الحركة التعاونية
١٩	١٠ - التقاليد الديمقراطية الأصلية
٢٠	١١ - الحكم المحلي ونقل السلطة ، والمشاركة
٢١	١٢ - البحوث السياسية والحرية الأكاديمية
٢١	١٣ - استعراض استراتيجيات المنظمات غير الحكومية في مجال المشاركة في التنمية
٢٤	١٤ - تحسين العلاقات بين المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الرسمية

المحتويات (تابع)الصفحة

٢٦	الجزء الثالث: الاشار المترتبة بالنسبة للوكالات المانحة الانمائية
٣٠	١ - التركيز على منظمات القاعدة
٣٠	٢ - ربط الدعم بالكافح المادي
٣٠	٣ - دعم الشبكات الوسيطة
٣٠	٤ - شروط المانحين الداخلية
٣٠	٥ - تنمية المرأة
٣٢	٦ - صياغة استراتيجيات طويلة الاجل
٣٢	٧ - تعدد الاطراف
٣٢	٨ - المانحون الثنائيون
٣٤	٩ - الأفرقة الامتشارية
٣٤	١٠ - آليات التنفيذ
٣٥	١١ - المؤسسات المالية الدولية
٣٥	١٢ - محافل الامم المتحدة

الجزء الأول: المفاهيم والروابط

١ - مقدمة . تواجه الحكومات ، اليوم أكثر من أي وقت مضى ، أمواطاً تنادي بمزيد من الديمقراطية وحقوق الإنسان . فالديمقراطية وما يتصل بها من قضايا حقوق الإنسان ، والمشاركة الشعبية ، والحكم السليم مسائل ينظر إليها الآن على نطاق واسع على أنها دعائم أساسية للتنمية الدائمة .

وتحتفل هذه الدراسة^(١) بعث الروابط القائمة بين حقوق الإنسان والديمقراطية والجنسين والتنمية كما أبرزتها أنشطة المنظمات غير الحكومية ، والمنظمات الشعبية ، والمنظمات غير الحكومية الدولية ، ووكالات المعونة الرسمية . والمحور الرئيسي لدراستنا هو بحث تأثير هذه الروابط على العالم النامي . وتعرف الدراسة المفاهيم الرئيسية ، وتصف مجال وكيفية تدعيم المجتمع المدني ، وتقترح بعث التوجيهات لعمل المنظمات غير الحكومية ووكالات المعونة الرسمية .

إن العدل بين الجنسين عنصر أساسي في حقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية . ويجب أن تتحرك المرأة في التيار الرئيسي لحركة حقوق الإنسان بالمناداة باسميات تتصدى لمكامن حرمانها من المساواة . فالمرأة ، مقارنة بالرجل ، تواجه عدم مساواة مستمر في الموارد المادية والقوة السياسية . والمساواة بين المرأة والرجل أساسية لقيام مجتمع عادل وديمقراطي . ولا معنى للحديث عن "بناء مجتمع مدني" ، وتحقيق "تنمية ديمقراطية" و"إعمال حقوق الإنسان" ما لم يتم القضاء على الهياكل والممارسات التي تقلل سلطة المرأة بجهود تبذلها المرأة مع الرجل . وقد نزعت المنظمات غير الحكومية إلى إهمال قضايا الجنسين ، مما حد من نجاح نضالها من أجل العدالة الاجتماعية . ومن ثم فإن هناك حاجة حيوية لإضافة الانصاف بين الجنسين إلى مؤسسات التنمية والديمقراطية لإتاحة مشاركة المرأة مشاركة تامة .

إن أنشطة المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية ووكالات المعونة الرسمية تشير إلى جدول أعمال شامل للتنمية البشرية يقوم على المبادئ الرئيسية التالية :

- ١١ إن حقوق الإنسان هي الأساس الوظيفي للحكم الشرعي ؛
- ١٢ إن السيادة لم تعد مقدسة ويساء استعمالها عندما يقتدر بها لحجب معاناة إنسانية واسعة النطاق أو حكم مؤدي ؛
- ١٣ إن المجتمع المدني بصدّ الانبعاث في عدة أنحاء من العالم . وعلى المجتمع الدولي واجب المساعدة في تدعيم هذه الحركة العالمية لحقوق الإنسان والديمقراطية ، وبخاصة تلك العناصر التي تؤلف نموذجاً

- للتربية الشعبية والناشرة عن الحركات الاجتماعية ، والمنظمات الشعبية ، والمنظمات غير الحكومية المحلية في الجنوب ؛
- ١٥ إن الشعب يجب أن يكون مناطق عملية التنمية نظراً لأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا عن طريق المشاركة الشعبية ؛
- ١٦ إن العدل بين الجنسين ينبغي أن يحظى بأولوية اهتمام الحكومات وحركات حقوق الإنسان والأوساط الإنمائية . فالتنمية والديمقراطية هما للجميع ، لا لنصف الجنس البشري وحده . ولا يمكن أن تكون هناك تنمية أو ديمقراطية بدون مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة ؛
- ١٧ إن التنمية البشرية الحقيقية والديمقراطية الحقيقية القائمة على المشاركة لا يمكن تحقيقها ما لم تحدث الديمقراطية والتنمية في ظل نظام لحقوق الإنسان ؛
- ١٨ إن الفقر وانعدام الحيلة من أشد جذور انتهاكات حقوق الإنسان رسوخا . والديمقراطية والتنمية القائمة على المشاركة ضروريتان لإحراز تقدم كبير في مجال القضاء على هذه الأسباب الهيكلية لانتهاكات حقوق الإنسان .

٢ - حقوق الإنسان . نقصد بحقوق الإنسان مجمل الحقوق (الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية والثقافية) الفردية منها والجماعية ، الواردة في المكوّن الدولي والإقليمية لحقوق الإنسان . وفي التسعينات ، يجب إعادة قراءة الشعّرة الدولية لحقوق الإنسان للتأكد من أن حقوق المرأة تحتل مكانة رئيسية فيها . ومبادئ من قبيل "الحياة ، والحرية ، والامن الشخصي" يلزم أن تفهم بالانتباه إلى كيفية تأثير المرأة بانتهاك هذه المبادئ عن طريق ممارسة العنف ضدها في الشارع وفي المنزل ^(٢) .

إن المكوّن الدولي تؤكد أن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة ومتداولة . وتقسيمها المضلّل إلى "أجيال" مصطنعة أوجد تبريراً منطقياً لإلغاء الحقوق المدنية والسياسية لتحقيق نمو اقتصادي بدون تنمية بشرية . والواقع أنه كما تؤكد الأرقام القياسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التنمية البشرية والحرية الإنسانية هناك ترابط كبير بين ارتفاع مستويات حرية الإنسان (الحقوق المدنية والسياسية) وارتفاع مستويات التنمية البشرية (الرفاهية البدنية والمادية) ^(٣) . كما أن اتباع النهج القائل بالأجيال يتعارض مع الحاجة الملحة إلى ادماج حقوق المرأة باعتبارها حقوق إنسان تماماً . وبالمثل فإن اعتبار الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية حقوقاً من الدرجة الثانية يضعف التزام الدول ووكالات المعونة بضمان إعمال هذه

الحقوق تدريجياً . وفضلاً عن ذلك فإن استقرار النظم الديمقراطية قد يتعرض للخطر إذا تجاهلت النخبة السياسية الحقوق الاجتماعية الاقتصادية أو تقاعست عن معالجة مظاهر عدم المساواة المادية القصوى التي قد تصاحب النمو الاقتصادي^(٤) .

٣ - التنمية . تجري إعادة النظر تدريجياً في مفهوم التنمية . فحقوق الإنسان انضافت إلى اهتمام قائم منذ فترة طويلة بالنمو الاقتصادي والتخفيف من غائمة الفقر واحتياجات الإنسان المادية الأساسية . وهناك قدر من التلاقي في النظرة في البيانات الأخيرة للجهات المانحة الرسمية والكلام عن حقوق الإنسان وبرامج عمل التنمية الشعبية . فقد جاء في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "إن الشعوب هي الشروء الحقيقة للأمم" . وينص إعلان الحق في التنمية للأمم المتحدة على أن "الإنسان هو الموضوع الرئيسي لعملية التنمية" . وجاء أيضاً في ميثاق أروشا بشأن المشاركة الشعبية "لا شك في أن الهدف النهائي والغالب المتمثل في التنمية التي محورها الإنسان يجب أن يكون من صلب الأهداف الإنمائية لأفريقيا..." كذلك يتحدث إعلان مانيلا بشأن المشاركة الشعبية والتنمية المستدامة عن "التنمية التي محورها الشعوب" والتي "تسعى إلى توسيع المشاركة السياسية ، استناداً إلى قاعدة قوامها منظمات شعبية قوية وحكومة محلية قائمة على المشاركة . والديمقراطية السياسية والاقتصادية هي حجر الزاوية فيها" .

ولهذا الفهم الأشمل للتنمية عدة انعكاسات على المبادئ التي ينبغي أن تحكم جميع الأنشطة الإنمائية على المستويين الوطني والدولي . وتحقيق الطاقة الكامنة للإنسان في كنف التناغم مع المجتمع ينبغي اعتباره الفرق الرئيسي للتنمية . وتتطلب التنمية اشباع حاجات الإنسان المادية وغير المادية على حد سواء . ويجب أن يكون بوسع الأفراد المشاركة بالكامل في تحقيق الاعتماد على الذات وتحديد مصادرهم . ويجب أن يستند التخطيط الإنمائي إلى احترام مبادئ المساواة وعدم التمييز .

٤ - الديمقراطية . يتضح معنى الديمقراطية بصورة أفضل من زاوية تحقيق المجموعة الكاملة من حقوق الإنسان . وهي نظام سياسي تكون فيه "ارادة الشعب هي مناط ملطة الحكم" . وتمضي المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى تأكيد أن "لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة" لبلده "إما مباشرة وإما بواسطة ممثليين يختارون في حرية" . وهكذا فإن المكوّن الدولي لحقوق الإنسان لا يقتصر تصورها على الديمقراطية التمثيلية في المؤسسات السياسية فحسب بل يشمل أيضاً الديمقراطية القائمة على المشاركة في المجتمع المدني .

ويعد الإعلان العالمي عدة مبادئ أساسية أخرى لتقدير الطابع الديمقراطي للحكومات . ومن هذه المبادئ تعد سيادة القانون حيوية . ويشكل استقلال القضاء وقوانين الدولة التي لا تمنع المشاركة السياسية والتنمية البشرية بل تغذيهما ضمادات أساسية للتنمية الديمقراطية .

إن حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات المكفولة قانوناً تضمن المشاركة الديمقراطية . ومن الأمور الحيوية كذلك المساواة أمام القانون والمساواة في التمتع بحماية القانون ، وحماية الفرد من التوقيف ، والاحتجاز ، والتعذيب ، والعنف ، والاختفاء ، والقتل بدون محاكمة لأسباب تعسفية ، وحق الفرد في المحاكمة العادلة ، وفي أن تكون قضيته محل نظر منصف من قبل محكمة وفي سبل انتصاف فعالة ، وفي الحماية من الأحكام التعسفية والمفرضة والمبتسرة .

بيد أنه بالنسبة لعدد كبير من النساء ، تستخدم القوانين للغافر من شأنهن وليس لمساعدتهن . ففي بعض المجتمعات يوجد مزيج من القانون العام والقوانين العرفية والدينية التي تتضمن تمييزاً ضد المرأة في الملكية ، والارث ، والزواج ، والطلاق ، ورعاية الأبناء وإعالتهم .

إن مفهوم الديمقراطية يشمل الديمقراطية السياسية والديمقراطية الإنمائية كلتيهما . وفي الديمقراطية السياسية ، يكون التركيز على العمليات الديمقراطية الرسمية (الانتخابات ، والاحزاب ، والهيئات التشريعية ، والانتخاب) . أما في الديمقراطية الإنمائية ، فتعتبر الحقوق المدنية والسياسية أداة لزيادة تكافؤ الظروف ، وليس الفرق فحسب . وإن بناء المجتمع المدني ، وتوسيع المجال السياسي ، والمشاركة الشعبية ، والرقابة الشعبية الفعالة على برنامج السياسة العامة ، وعدالة توزيع الموارد ، والرقابة المدنية على الجيش هي المعالم الحقيقة للديمقراطية^(٥) .

وليست الديمقراطية السياسية ولا الديمقراطية الإنمائية كافية في حد ذاتهما . فكلتا هما ضروريتان لإعمال جميع حقوق الإنسان: الاجتماعية منها والاقتصادية والثقافية والمدنية والسياسية . وتشكل التنمية الديمقراطية تقدماً صوب تحقيق جميع حقوق الإنسان .

إن غاية الحكم الديمقراطي هي بناء نظام اجتماعي عادل وزيادة الإمكانيات البشرية إلى الحد الأقصى عن طريق مشاركة المواطنين بفعالية في التحكم في مصائرهم .

وما "ينمو" في التنمية الديمocrاطية هو قدرة الأفراد العاديين على تحسين ظروفهم المادية ، وتدعم صوتهم السياسي ، وإقامة حكومات يمكن مساءلتها ، وتنمية مواهبهم ومصالحهم بتحرر نسبي من سيطرة الدولة .

٥ - المشاركة الشعبية . إن المشاركة الشعبية عنصر رئيسي في إعمال الحق في التنمية وفي تشجيع الديمocratie . والمشاركة ، كجانب من جوانب العمل السياسي ، هي الجهد المنظم للجماعات والطوائف والحركات التي لا قوّة لها لتحقيق مزيد من السيطرة على الموارد المادية ومن فرص الوصول إلى هيكل رسم السياسة العامة .

وفي إطار المشاريع الإنمائية ، تعني المشاركة إشراك المستفيدin المستهدفين في وضع المشاريع وتنفيذها . وعلى مستوى الحكم المحلي ، تكمن المشاركة في مبدأ الفرعية: الذي يقضي بأن تتخذ القرارات على الصعيد الأدنى الذي يحقق فعاليتها . أما على مستوى التنظيم ، فإن المشاركة تعزز الديمocratie داخل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية التي أنشأها الفقراء أنفسهم .

إن المشاركة هامة كفاية في حد ذاتها وكوسيلة لزيادة فعالية المعونة الإنمائية . فاحتياطات استدامة المشاريع تزيد عندما يشترك المستفيدون في وضعها وتنفيذها لأن المشاركة تخلق احساساً بالملكية .

٦ - الحكم السليم والمؤسسات السياسية . إن التركيز في هذه الدراسة منصب على المجتمع المدني . لكن المعونة الإنمائية يمكن أيضاً أن تساعده على تدعيم استقلال وفعالية المؤسسات السياسية الرسمية ، مثل القضاء ، والنظام الانتخابي ونظام الأحزاب السياسية . ويترافق تشجيع الجهات المانحة الرسمية والمؤسسات المالية الدولية لحكم يمكن مساءلته بدرجة أكبر ، وأكثر شفافية وكفاءة باعتباره "بيئة التمكين" التي يمكن في ظلها تحقيق التنمية الديمocratie . وإن الحكم السليم هو الاستخدام المسؤول للسلطة السياسية في إدارة شؤون الأمة . وهو يتطلب جهاز خدمة مدنية يتميز بالكفاءة الفنية والنزاهة والجدارة ، وادارةً مالية سليمة ومسئولةً مالية عامة ، ومؤسسات دولة فعالة لرسم السياسات الإنمائية الوطنية وتنفيذها ، واطاراً قانونياً عادلاً وقابل للتتبّع به . ويتمثل التحدى الذي يشكله الحكم السليم في بناء ثقافة كفؤة وديمocratie داخل الآلية الحكومية ؛ أي حكم يحترم حقوق الإنسان ومسؤول تجاه الثقافة المدنية للمجتمع بصورة عامة .

إن مناقشتنا للمفاهيم الرئيسية تحدد المثل التي يتعين الكفاح من أجلها .
ولكن كما يحذر إعلان مينيماتا :

فكلتا التنمية والديمقراطية أصبحتا من الألفاظ البذيئة للمقهورين لأنهما
أصبحتا في الواقع تعنيان الإفقار والتجريد من القوة . وبالنسبة لفقراء
العالم الثالث ، تعني الديمقراطية سيادة القوي ، وهو نخبة صغيرة
للغایة . وبالنسبة للشعوب الأصلية والاقليات ، تعني الديمقراطية استبداد
الأغلبية .

وكما يناضل المواطنون في أنحاء عديدة من الشمال لتجديد مؤسسات الديمقراطية
الليبرالية ، فمن الواقع أن الغلبة لم تكن للديمقراطية بالنسبة للكثيرين في
الجنوب ، وهذه حقيقة تؤكد الطريق الشاق الذي يتعين اجتيازه لبناء ثقافات مدنية
دائمة .

الجزء الثاني: (إعادة) بناء المجتمع المدني

يشكل المجتمع المدني المستقل والمتسامح حجر الزاوية في الديمقراطية القائمة على المشاركة والدائمة . وقد يوجد مجتمع مدني بلا ديمقراطية ، ولكن الديمقراطية لا يمكن أن توجد بدون مجتمع مدني . ومن ثم فمن المقومات المحددة للتنمية الديمقراطية مدى ما يتحقق للشعب والمنظمات داخل المجتمع المدني من تمكين ومدى زيادة المساواة السياسية . إن المجتمع المدني الديمقراطي القوي هو المجتمع الذي تستطيع فيه رابطات مستقلة أن تؤثر بصورة كبيرة على السياسة العامة . وفي بلدان مثل الفلبين ، ونيبال ، وبنغلاديش حيث قامت الحركات الشعبية الجماهيرية باستعادة الديمقراطية بعد فترات طويلة من الحكم الاستبدادي ، يتبع إعادة بناء مؤسسات المجتمع المدني الذي دمره الحكم القمعي .

وحددت المنظمات غير الحكومية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الأولويات التالية

لإعادة بناء المؤسسات المدنية في الديمقراطيات التي استعيت:

١١١ التصديق على المكووك الدولية لحقوق الإنسان^(٦) ؛

١٢١ الإصلاح القانوني والدستوري لتفكيك هياكل الماضي الاستبدادية^(٧) ؛

١٣١ القضاء على ثقافة الخوف: بمعاقبة المذنبين المفترفين لانتهاكات

جسيمة لحقوق الإنسان وتقديم إغاثة فعالة لضحايا هذه الانتهاكات^(٨) ؛

١٤١ مكافحة العنف الذي ترتكبه عناصر من الدولة وغير الدولة^(٩) ؛

١٥١ تشجيع التعددية عن طريق برامج التعليم ، واللامركزية ، وحماية حقوق الأقليات^(١٠) ؛

١٦١ القضاء على ثقافة الفقر عن طريق تنمية بشرية حقيقة^(١١) ؛

١٧١ تمكين الشعب من السلطة عن طريق برامج التوعية بحقوق الإنسان

والدفاع عنها وعن طريق بناء المؤسسات القائم على المشاركة^(١٢) ؛

١٨١ إمكانية مساءلة الموظفين الحكوميين ، والقوات المسلحة ، ورجال

الشرطة والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين^(١٣) ؛

١٩١ الإحياء الانتقائي للمؤسسات الأساسية لوجود مجتمع مدني^(١٤) .

إن الانتقال إلى الديمقراطية لحظة فريدة لتعزيز العمليات الديمقراطية وضمان قيام المجتمع المدني بإنشاء قنوات متعددة للمشاركة في التنمية الوطنية . وما لم تتم الاستفادة في وقت مبكر من الإمكانيات المبتكرة لحدوث انتقال ديمقراطي ، فقد يتبيّن أن تحقيق ذلك في وقت لاحق أمر عسير . وقد تنشئ أنماط من السياسة المعادية للديمقراطية الإنمائية (مثل استمرار الدور العسكري في السياسة) أثناء المرحلة

الانتقالية ثم تتجمد لتصبح معالم شبه دائمة في الساحة السياسية . وإن كثيراً من الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية لمواجهة أولوياتها الإنمائية الوطنية تفشل عادة في الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها عمليات التحول الديمقراطي في معالجة أوجه الظلم المبني على أساس الجنس . وعادة ما تُنحي هذه المسائل جانبًا ريثما يتم إنجاز مهام معالجة المجتمع المدني وإعادة بنائه . ومن المؤسف أن هذه المسائل تُنحي أيضًا جانباً بعد استعادة الحكم المدني عندما يصبح من الجائز فقدان عملية التحول للإمكانيات الخلاقة وعندما تضيق فرص تدعيم المجتمع المدني .

وفي بلدان أخرى ، لا يوجد انقطاع في الديمocracy بل ضمور بطيء تستمر معه واجهة الديمocracy وزخارفها بينما يحدث تأكل مطرد في سيادة القانون ومؤسسات المجتمع المدني . وفي هذه الظروف ، اتبعت المنظمات غير الحكومية استراتيجية ذات ثلاثة شعب للتتجدد المؤسسي والدستوري .

١١ التجديد الانتقائي

وهكذا كان القضاء ، على سبيل المثال ، موضع تركيز واضح لنشاط المنظمات غير الحكومية في جنوب آسيا . ونظمت عدة حلقات تدارس للقضاة لزيادةوعيهم بالشواغل والقضايا الاجتماعية الملحة ، وتشجيعهم على تبني استراتيجيات للفعالية القضائية في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها . كما يشكل إصلاح الشرطة والجيش محوراً رئيسياً أيضاً لنشاط المنظمات غير الحكومية . وفي بلد واحد ، هو نيبال ، كان التركيز على البرلمان أيضاً ، وبعد أول انتخابات ديمocratic في نيبال بفترة وجيزة ، نظمت حلقة دراسية ضمت أعضاء البرلمان والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والبيئة للعمل من أجل وضع برنامج لحقوق الإنسان والتشريع لبرلمان نيبال المنتخب حديثاً^(١٥) .

١٢ التدعيم الانتقائي للمؤسسات غير التابعة للدولة

في هذا المجال كان التركيز على الصحافة وبذل جهد على سبيل المثال لتشكيل محفل معنى بحقوق الإنسان لصحفيي جنوب آسيا . كما كان التركيز أيضاً على المهنيين الشبان وبذلت عدة جهود لإعادة توجيه طلب القانون في جنوب آسيا على سبيل المثال^(١٦) . وكان التركيز على المنظمات الشعبية وسبل تدعيم تنظيمها وتقديم خدمات الدعم^(١٧) . وكان التركيز على المنظمات غير الحكومية وسبل الانتقال من إنشاء الشبكات إلى بناء ائتلافات أكثر فعالية وتحالفات بين تعاونيات المستهلكين في اليابان ومزارعي الموز في جزيرة نيفرووس في الفلبين على سبيل المثال . وتمتاز الأولوية أيضاً لتحقيق الديمقراطية في الهيئات الداخلية للمنظمات غير الحكومية^(١٨) .

وتدعم قدراتها على مقاومة محاولات الاستئصالة كما تسلم المنظمات غير الحكومية أيضاً بالحاجة إلى العمل بالمثل على تحقيق الديمقراطية في الهيكل الداخلية للأحزاب السياسية^(١٩).

١٣١ التفاعل بين المؤسسات التابعة للدولة والمؤسسات غير التابعة لها
تنهض المنظمات غير الحكومية بدور الوساطة بين المؤسسات التابعة للدولة والمؤسسات غير التابعة لها فيما يتعلق بالمشاركة وإمكانية المسائلة والتنمية. وهكذا فيما يتعلق بالمشاركة على سبيل المثال ، تقوم المنظمات غير الحكومية بتيسير مشاركة المجتمعات المحلية في الجلسات التي تعقدتها الدولة لتقدير الآثار البيئية . وفيما يتعلق بإمكانية المسائلة ، تقوم المنظمات غير الحكومية بتنظيم جلسات محاكم شعبية لدفع الدولة على العمل فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية لإمكانية المسائلة العامة^(٢٠) . وبالنسبة للتنمية ، لا يقتصر نشاط المنظمات غير الحكومية على مساعدة المجتمعات المحلية في وضع وبدء تنفيذ مشاريعها الإنمائية الخاصة فحسب بل يشمل أيضاً مساعدتها في تقديم عطاءات المشاريع الإنمائية التي ترعاها الدولة وتنفيذها ، فيما يتعلق مثلاً بإعادة تحرير الأراضي المشاعة^(٢١) .

ولكن في هذه الجهود جميعها ، يتتعين على المنظمات غير الحكومية أيضاً مواجهة عدة عقبات ومعوقات في طريق بناء المجتمع المدني وهي: الترتب الصادر عن الحكومات وعداؤها ، واللامبالاة البيروقراطية أو الفساد البيروقراطي ، والنخبة المحلية ، والعناصر الفاعلة العالمية مثل الشركات المتعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق برامج أنشطتها العالمية الخاصة ، والوكالات المانحة للمعونة الإنمائية التي تفضل عادة التعامل مع الحكومات والمشاريع الكبيرة ولیمع مع المنظمات الشعبية والمنظمات غير الحكومية والمشاريع الصغيرة المعتمدة على المجتمعات المحلية .

بعض الأولويات في مجال بناء المجتمعات المدنية

إن المعونة الخارجية لن تكون عنصراً حاسماً في بناء المجتمعات الديمقراطية . فعلى المواطنين أنفسهم أن يقوموا بالمبادرة . وتساند مشاريع التنمية الديمقراطية المنظمات غير الحكومية والشعبية التي تصبح نشطة سياسياً في السعي إلى تحقيق مملحة مادية معينة أو قضية اجتماعية عادلة . وتشجيع المشاركة الشعبية يميز المشاريع الإنمائية الديمقراطية عن مشاريع المعونة التقليدية .

وال المجالات الممكن أن يستمد منها الدعم متعددة وتشمل: وسائل الإعلام ، والنقابات ، ورابطات صغار المزارعين ، والتعاونيات الريفية ، ورابطات رجال الأعمال ، والمهنيين ، وجماعات الدفاع عن البيئة ، والجهات القائمة برصد حقوق الإنسان ،

والمنظمات النسائية ، وجماعات المساعدة القضائية ، والمنظمات الدينية ، والحركات الشعبية الحضرية .

وعند استعراض تجارب المنظمات غير الحكومية ، تتضمن عدة جماعات ومواضيع يجب (وتم) التصدي لها في بناء المجتمع المدني:

١ - التنظيم من أجل التمكين من السلطة . إن التنظيم لتنمية قوة موازنة يشكل استراتيجية رئيسية للتمكين من السلطة والديمقراطية^(٢٢) . فجماعات سكان الغابات في تايلاند ، وصيادو الأسماك الذين يعيشون على الكفاف في الفلبين ، والعمال العبيد في الهند ، وعمال المزارع الزراعية في جميع أنحاء آسيا يشكلون منظماتهم الشعبية الخامسة بدعم ومساعدة من المنظمات غير الحكومية . وتصبح المنظمات الشعبية أداة للمشاركة على مستوى القاعدة . وأصبحت رابطات المنظمات الشعبية وائلاتها أدلة للمفاوضات المتعلقة بالسياسة العامة . فمنظمات صيادي الأسماك في الفلبين ، على سبيل المثال ، وضعت مشروع قانون لمصايد الأسماك في الفلبين وتضغط حالياً من أجل اكتسابه صفة القانون .

وتواجه المرأة عادة رفضاً لطلباتها في عملية التنظيم . وفي بعض الحالات (سكان الغابات ، وصيادو الأسماك) تنهض المرأة بأدوار رئيسية وأساسية في الحياة اليومية بحيث أصبحت تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية التنظيم .

لكن ذلك يحدث غالباً ليبلغها درجة من الأهمية بحيث لا يمكن إهمالها . بينما أن قضاياها نادراً ما تحظى بالأهمية في متطلبات التنظيم . وفضلاً عن ذلك في الحالات التي لا تنهض فيها المرأة بأدوار اقتصادية رئيسية أو أدوار قيادية أخرى ، يصبح التنظيم نشطاً يسيطر عليه الرجال والواقع أن المرأة كثيراً ما تصبح هدفاً للأعمال الانتقامية التي يقوم بها من يريدون إعاقة العملية التنظيمية .

وبناء على ذلك هناك ضرورة حيوية لتمكين المرأة من تولي أدوار قيادية رئيسية في مجال النشاط التنظيمي . وتمكين المرأة من السلطة شرط أساسي لنجاح وفعالية تنظيم كل الجماعات والمجتمعات المحرومة - الحضرية منها أو الريفية .

٢ - الحركات الشعبية . تكتسب الحركات الاجتماعية والشعبية الواسعة قوة في شتى أنحاء العالم الثالث . فهذه الحركات الرامية إلى دقرطة النظم من جديد ، وتحقيق العدل بين الجنسين ، والسلم ، ونزع السلاح ، وإبعاد الخطر النموي تشكل حقيقة اجتماعية وتتوفر أساساً متيناً لبناء المجتمع المدني . ذلك أن الحركات الشعبية الحضرية في أمريكا اللاتينية ، والحركات العمالية في آسيا ، وحركات النضال من أجل

التحرر في بورما وتيمور الشرقية - جميع هذه الحركات ذات القيادة الشعبية والقاعدة الجماهيرية قد غيرت طبيعة حركة حقوق الإنسان ومنتهاها شرعية جديدة^(٢٣) . وما زال على النخبة المهنية في العالم الثالث بصورة عامة التوصل إلى تفاصيل مع هذه الحركات الشعبية . وعلاوة على ذلك ، فإن هذه الحركات لا تراعي جميعها بما فيه الكفاية متطلبات الجنسين . وعلى حركات التحرر بصورة خاصة أن تحاسب نفسها حساباً عسيراً بشأن انتهاكات حقوق المرأة التي تتغاضى عنها - أو الأسوأ من ذلك التي تطلبها ، كتضحيات من أجل ما تطلق عليه الصالح العام .

٣ - الجنس والتنمية . بعد إهمال نسبي استمر عشرات السنين ، تعرف الجهات المانحة للمعونة حالياً بأن المرأة تنهض بدور رئيسي في التنمية: أي في إنتاج الأغذية ، والرعاية الصحية ، والصحة العامة والتغذية ، وفي القطاع غير الرسمي كمنظمة مشاريع ، وفي التعليم .

وتواجه المرأة أوجه ظلم فاحش تعيق تطورها . وما من بلد يستطيع أن يدعى الحصانة من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب ضد المرأة . فالعنف ضد المرأة منتشر في كندا والشمال كما هو منتشر في الجنوب . فالعنف الذي يمارس بصورة منتظمة لا تعرف القيد ضد المرأة يدعم الاستبداد والعنف والاستغلال في المجتمع المدني بصورة عامة . ومن ثم ينبغي أن تكون الجهود الرامية إلى معالجة مسألة العنف المرتكب ضد المرأة جزءاً لا يتجزأ من التحدي المتمثل في إشراك المرأة في التنمية . و تستطيع وكالات التنمية أن تنهض بدور حافز في المساعدة على تغيير الموقف الاجتماعي إزاء العنف الذي تستهدف له المرأة ، على مستوى البرمجة والمسعى الداعي على حد سواء^(٢٤) .

إن الإنفاق في سبيل حقوق المرأة ، وإلغاء القوانين التمييزية ، ومساعدة المرأة في تغيير المواقف الاجتماعية ، والحصول على فرصة الالتحاق بالتعليم العالي ، والتحكم في الخصوبة والإنجاب ، كلها أمور ستحقق مكاسب إنمائية ضخمة . وذلك سيشجع على زيادة مشاركة نصف الجنس البشري في العملية الإنمائية ، بالبحث على التغيير الاجتماعي وتخفيف معدلات المواليد ، وتحسين الآفاق للرعاية السليمة للأطفال ، وتشجيع النمو الاقتصادي .

وفي الوقت الحاضر مع ذلك نادرًا ما تعرف السياسات الوطنية بالمرأة أو تساندها في أدوارها المتعددة - كأم مدبرة للأمور ومنظمة للمجتمع . وفي غياب الدعم المنظم وطنياً لاحتياجات أساسية مثل الرعاية الاجتماعية أو إجازة الأمومة ، لا يتسع الوقت أمام عدد كبير من النساء للمشاركة في السياسة ، أو الحصول على القروض

وغيرها من الموارد المادية . فالمرأة عادة تفتقر إلى الملكية ، أو الخبرة المعترف بها في القطاع الرسمي ، أو الاتصالات الالزمة لضمان قرض . وتشكل القواعد الثقافية الراسخة التي تحرم المرأة من الحق في الملكية أو الأرض أو العمل أو التعليم أو المشاركة السياسية عقبات كأداء في طريق تمكين المرأة من السلطة . وتتعرض المرأة للعنف الجنسي وغيره من ضروب العنف ، والزواج بالإكراه ، وبتر الأعضاء التناسلية ، والعبودية الجنسية . ويواجهه عدد كبير من النساء انتهاكات خطيرة لحقوقها في الانجاب .

ورغم اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩ ، فإن فكرة حقوق المرأة بوصفها من حقوق الإنسان التامة لم يؤخذ بها بعد في الحركة العالمية لحقوق الإنسان . ويرجع ذلك في جانب منه إلى التمييز المصطنع بين العام والخاص . وقد يترتب على ذلك ، وبخاصة في حالة العنف داخل الأسرة ، جعل التجاوزات التي يستهدف لها جنسه عبينه غير مرئية دولياً . وبينما يرتفع قانون حقوق الإنسان مبدأً أن ما تفعله الحكومات "داخل حدود دولها" شأن خاص بها ، ما زال هناك اعتقاد واسع الانتشار بأن ما يفعله الرجل "داخل منزله الخاص" شأن خاص به . وتغيير هذا المعيار المزدوج غير المقبول "عن طريق إدماج" حقوق المرأة باعتبارها من حقوق الإنسان ينبغي أن يكون بمناداً رئيسياً في جدول أعمال المنظمات غير الحكومية والحكومات ومنظومة الأمم المتحدة في التسعينيات .

وينادي بعض العاملين في ميدان التنمية حالياً بالتحول عن النظر إلى المرأة بمعزل عن المجتمع . فنهجا الرعاية الاجتماعية ومكافحة الفقر المتبعان فيما يتعلق بدور المرأة في التنمية يستندان إلى بعض الافتراضات المثيرة للتساؤل: وهي أن المرأة مستفيدة سليباً من التنمية ، وأن الأمومة و التربية الأطفال هما قوام الدور الاجتماعي الرئيسي للمرأة ، وأن الأسر المعيشية هي النواة التي يديرها الرجل ، وأن هناك تقسيماً ثابتاً وملائماً نسبياً للعمل بين الجنسين . وواجب الحكومات في حماية أمن الشخص كحق من حقوق الإنسان الأساسية يجب أن يستتبع حماية المرأة من العنف داخل الأسرة .

وأدى عدم الارتياح لهذه الافتراضات إلى نمط مبني على حقيقة أن الرجل يتمتع بسلطة أكبر والمرأة لا تتمتع بسلطة كافية . وهذا النهج المتعلق "بالجنسين والتنمية" يسعى إلى تحقيق توازن بين الجنسين لكنه لم يتسرب إلى التيار الرئيسي للتخطيط الإنمائي . الواقع أن آثاره المتعلقة بالسياسة العامة قد تهدى عدداً كبيراً من الحكومات الوطنية وبعشر الجهات المانحة الدولية . وكما لاحظ أحد المحامين السريلانكيين:

فإن مسألة حقوق المرأة قد أدت إلى تزايد الشد المستمر بين الأصالة والحداثة بعدة طرق فقد ظلت المرأة تُرى على أنها حاملة التقاليد من جيل إلى آخر . وتحول دورها في المجتمع يعتبر تأكلاً لأسس الثقافات التقليدية . وعندما يكون بديل التقاليد هو التغريب ، يكون هناك حكم مسبق ثقافي فطري يتمثل عادة في تبرير رفض الاعتراف بالحقوق المتساوية للمرأة^(٢٦) .

ويمكن أن تقوم وكالات المعونة الرسمية بدور هام في التقليل من هذه التصورات بالعمل دائماً على تأكيد ضرورة ادماج المرأة في السياسات الإنمائية الوطنية ، وبوضع مشاريع توضح كيف يؤدي الاستثمار في مجال حقوق المرأة إلى زيادة المساواة في المنزل ، وفي المجتمع المحلي ، وفي الحياة السياسية الوطنية .

وتشمل الاحتياجات المادية الرئيسية للمرأة إمكانية الحصول على الأراضي والقروض . وهي أيضاً تحتاج ومن حقها أن تتوقع إطاراً قانونياً ملائماً لانصافها من عنف الرجل وانتهاك حقوقها في الانجاب . ويعني ذلك من الناحية العملية دعم الجهات المانحة للجماعات الساعية إلى تغيير القوانين التمييزية أو اقناع الممارات التي يديرها الرجال بأن المرأة يمكن أن تكون منظمة ناجحة للمشاريع ، ومستمرة حكيمة ، ومقترضة موضوعاً بها .

إن عدم القدرة على الحصول على قروض هو أحد العقبات الرئيسية في طريق تطور المرأة . فعدد كبير من النساء حبيس حلقة مفرغة .. ذلك أن المنظمة الثقافية والقانونية تقيد قدرتها على أن ترث الأرض أو أن تملكه . وبدون صور الضمان هذه لا تستطيع المرأة الحصول على القروض . وتؤكد المنظمات غير الحكومية في جنوب آسيا ، مثل مصرف غرامين ، ورابطة النساء صاحبات العمل الحر ، ومتحف المرأة العاملة ، أن صناديق القروض ذات الأرصدة المتعددة يمكن أن تساعد المرأة على تجنب السوق المالية الرسمية ، وأن تعزز المهارات الإدارية والرفاهة المادية والقدرة الشخصية . وعدد من هذه المنظمات غير الحكومية يجمع بين النشاط على مستوى الاقتصاد الجزئي والعمل السياسي . فرابطة النساء صاحبات العمل الحر ، على سبيل المثال ، بدأت كحركة للمرأة الحضرية الفقيرة ، لكنها انتشرت إلى ربة المنزل الريفية والعاملة الزراعية طالبت بحماية قوانين العمل ومزاياها .

ويؤكد عدد كبير من المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية الإنمائية أن مبادئ السوق الحرة التي تعكسها برامج التكيف الهيكلي متحيزة ضد النساء^(٢٧) . فبرامج التكيف الهيكلي تتنزع إلى تقليل حجم القروض الممتاحة وتقليل فرص العمل الرسمي . وقد تُمنع المرأة من دخول سوق القروض الرسمية وترغم على أداء عمل غير

رسمي لكنه أقل ضمانا . كما أنها تتحمل نصيبا غير متكافئ من عبء التكليف . وتضرر تخفيضات الإعانات الغذائية والخدمات الصحية والتعليمية بصورة خاصة بالمرأة الحامل والمريض ، والمرأة في الأسر المعيشية الحضرية الفقيرة ، وربات الأسر المعيشية . وباختصار قد يعرض التكليف الهيكلي حقوق المرأة للخطر ويخالف مبادئ التنمية البشرية .

وربما كانت المرأة تواجه أصعب نضال في مجال المشاركة السياسية . وتشمل المسائل الرئيسية هنا الحق في المواطنة ، وحق التصويت ، وحق الخدمة في الجهاز الحكومي .

وقد طلبت استراتيجيات نيروبي التطلعية ، المعتمدة في عام ١٩٨٥ ، من الحكومات "أن تكشف جهودها لكفالة المساواة في اشتراك المرأة في جميع الهيئات التشريعية الوطنية والإقليمية والمحلية وتحقيق العدالة في تعين المرأة في المناصب العليا في الفروع التنفيذية والتشريعية القضائية" (المادة ٨٧) .

وتطلب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة :
 أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية العامة للبلد وبوجه خاص ... تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل ، الحق ... في المشاركة في صياغة سياسة الحكومة ... وفي شغل الوظائف العامة ... على جميع المستويات الحكومية .

والواقع أنه ما من مكان تقريبا تتجلّى فيه الاستجابة لهذه الدعوة للعمل . ففي عام ١٩٩١ لم تكن هناك سوى ثمانين رئيسيات للدول . وفي عام ١٩٩٠ ، لم تتجاوز نسبة الوزيرات في العالم ٣,٥ في المائة . ولم تشغل المرأة أي منصب وزارية في ٩٣ بلدا . وتشغل المرأة نسبة تقل عن ٥ في المائة من المناصب العليا في المنظمات الدولية (٢٨) . وما زال تمثيل المرأة في البرلمان متدنيا للغاية . ولا تتجسد عملية التحول الديمقراطي الرسمي بالضرورة في العدل بشكل أفضل بين الجنسين في السلطة السياسية . وفي عام ١٩٩١ على سبيل المثال ، كان ٤أعضاء فقط من مجموع ٩٦ عضوا في لجنة التضامن الوطنية البولندية من النساء .

وفي جنوب إفريقيا ، أدركت المرأة أنها قد أهملت في المباحثات الأولى المتعددة الأطراف من أجل وضع دستور ديمقراطي مما دفع ٧٠ منظمة نسائية إلى تشكيل الأئتلاف النسائي الوطني . وسيصيغ الأئتلاف ميثاقا للمرأة في جنوب إفريقيا يكفل صون

أي دستور يوضع في المستقبل لحقوق المرأة . وشرع الائتلاف في حملة طموحة لاستطلاع آراء وطموحات النساء من مختلف المهن والبيئات لكي لا يصبح الميشاق النهائي مجرد نص للمحامين ولكن انعكاساً لمعتقدات القاعدة .

ويؤكد الائتلاف النسائي الوطني أهمية إنشاء شبكات وطنية وإقليمية كأداة للعمل المنظم والمقارنة بين الخبرات . وللمرأة في الأمريكتين شبكات إقليمية راسخة . وتشمل هذه الشبكات لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في أمريكا الوسطى ، ومركز الحركة النسائية للإعلام والعمل ، CLADEM الذي ينسق شبكة من المنظمات غير الحكومية الخاصة بأمريكا اللاتينية والتي تعمل للدفاع عن حقوق المرأة وتعزيزها . وتتعمّد الشبكات والائتفافات بقدرة التأثير على السياسة بدرجة أكبر من تأثير المنظمات الفردية .

٤ - معرفة القراءة والكتابة والتنمية الديمocrاطية . اعترف مفكرون مختلفون في النظرية مثل ج. ميل ، وانطونيو جرامشي ، وباؤلو فرييري بالقيمة الكبيرة لمعرفة القراءة والكتابة كأداة لتطوير الذات والمشاركة السياسية . وأراد ميل تشجيع "الجانب الاجتماعي" لطبيعة الأفراد ، أي تلك "المشاعر والقدرات التي تتلوى صالح الآخرين هدفاً لها" . وأدرك جرامشي وفرييري كيف تمنع الامية الوعي السياسي بين العمال الفقراء . ووضع الرجال أفكاراً لتحرير من لا قوة له بالتعليم الشعبي من أجل العمل السياسي . وعالج المفكرون الثلاثة مسألة المقصود من تمام إنسانية المرأة . وكل منهما رأى صلة وثيقة بين التنمية البشرية ، والعمل الاجتماعي ، والوعي السياسي .

وما هي الصلة بين معرفة القراءة والكتابة والمشاركة السياسية؟ إن معرفة القراءة والكتابة هي السبيل لممارسة الحقوق . فمن لديهم إلمام ضئيل بالقراءة والكتابة أو ليس لديهم إلمام على الإطلاق قد لا يستطيعون حتى ممارسة حقوقهم الخامسة بالتصويت بحرية تامة بسبب افتقارهم إلى المعرفة الكافية ببرامج المرشحين والاحزاب ليتمكنوا من اختيار المدروس . وليس من المصادفة أن تبلغ معدلات الامية أعلى المستويات عادةً بين أشد الجماعات فقراً من الناحية المادية وأقلها قوة من الناحية السياسية في العالم الثالث . وتشمل هذه الجماعات النساء ، وسكان الريف ، والشعوب الأصلية ، والعمال المهاجرين ، واللاجئين .

ومن رأى فرييري أن الإللام بالقراءة والكتابة يشكل أداة لدراسة الذات دراسة نقدية في المقام الأول . وانطلاقاً من ذلك ينشأ وعي جديد بالقمع الفردي والاجتماعي ، ولكن أيضاً احساس جديد بالكرامة والرغبة في العمل مع الآخرين لتغيير هيكل الظلم .

فالناس مكيفون اجتماعياً لخدمة مصالح الطفاة ، لكن التعليم يمدهم بالقدرة على التغلب على هذا التكيف . وقد يشجع تعلم القراءة والكتابة الأفراد في نهاية الأمر على الالتحاق بالمنظمات الشعبية النشطة سياسياً في المطالبة بتحسين الإسكان ، والرعاية الصحية ، والأرض لمن يحرثها ، وما إلى ذلك .

وفي معظم المجتمعات الغربية ، يعتبر الإمام بالقراءة والكتابة السبيل للتوعية السياسية . ولكن بالنسبة لعدد من المجتمعات العالم الثالث التي تتميز بتقليد التخاطب غير الأدبي (الشفوي) ، يتمثل التحدي في استخدام وسائل معادلة فعالة للتربيـة المدنـية الناجـحة .

وفي أنحاء عديدة من العالم النامي تشكل الأسرة ، والمجتمع المحلي ، ونظمهما القيمية الخامسة المتعلقة بالعرق والجنسين الحدود الأساسية للحياة . ويبدو أن جهاز الحكم المحلي بل والإقليمي ليس له تأثير مباشر كبير على حياة الشعوب .

إن برامج تعليم القراءة والكتابة ، سواء تمحورت حول تدريس حقوق الإنسان ، أو التوعية السياسية الشعبية ، أو اكتساب المهارات لدعم العمل أو المشاريع الغذائية ، تستجيب لهذه الحدود فقط . وهي تلائم الأعمال الشعبية المحدودة النطاق التي يمكن أن تؤدي على المدى الأطول إلى عمل سياسي على مستوى المجتمع المحلي أو البلدية أو الأقاليم . وتعكس برامج تعليم القراءة والكتابة النهج الشعبي والأنماطي للمشاركة الديمقراطية التي يسعى عدد كبير من الجهات المانحة إلى تشجيعها .

٥ - وسائل الإعلام . إن الحصول على المعلومات (والحق في المعرفة في الواقع) عنصر حاسم في تحقيق الديمقراطية في التنمية . وتنهض وسائل الإعلام بدور رئيسي في مساندة التعبير السياسي والمشاركة السياسية . وتستطيع وسائل الإعلام ، بتنقدها للسياسات الظالمة للدولة أن تجعل الحكومات قابلة لل مساءلة ، وأن تساعد في الدفاع عن الحريات المدنية ، وأن تعارض إساءة استعمال السلطة ، أو أن تنشر مطالب زيادة التعددية السياسية . ودعم منظمات وسائل الإعلام المستقلة يمكن أن يساعد في تعزيز المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: أي الحق في حرية الرأي .

٦ - نقابات العمال . إن حرية التنظيم ، سواء عن طريق المساومة الجماعية أو بالعمل المناعي ، تتطلب مجتمعاً مفتوحاً سياسياً تسوى فيه الميزاعات بدون إكراه أو عنف . وكانت النقابات تاريخياً قوة رئيسية في توفير مزيد من العدالة الاقتصادية لأعضائها وإنشاء تعددية ديمقراطية .

وفي أوروبا ، قامت حركة النقابات العمالية بدور مؤسسي رئيسي في تحويل مخطط الطبقة العاملة إلى توجه ديمقراطي . ومن ثم فإن النقابات تشكل مدارس محتملة للمشاركة التي قد تعزز في بعض الحالات المؤسسات الديمقراطية ، مثل نظام الأحزاب . وكانت الحركات العمالية أيضاً حافزاً هاماً في تنمية دولة الرفاهة .

بيد أنه في أنحاء كثيرة من العالم ، تحظر عضوية النقابات أو تحصر في نطاق منظمة وحيدة تديرها الدولة . ويحظر عدد كبير من البلدان العمل الصناعي ويعتبر حرية تكوين الجمعيات داعياً من دواعي عدم الاستقرار السياسي والازمة الاقتصادية . وعلى العكس من ذلك فمن أهم الشواهد الموثوق بها لديمقراطية صحية انتشار مساندة نشاط النقابات العمالية المستقلة .

وكان تدريب النقابات العمالية في بعض الأحيان في صالح الرجال ، لكنه ينبغي أن يأخذ المرأة في الاعتبار بشكل متزايد . وقد استحدثت مواد ووحدات تدريب نموذجية مفيدة للنقابات وهي عملية قام بها مثلاً مجلس نقابات عمال الكومينولث للكاريبي وشرق أفريقيا .

٧ - الحركات الشعبية الحضرية . إن انتقال السكان من المناطق الريفية إلى المدن خلق أعداداً ضخمة من سكان الأحياء الفقيرة الحضرية في العالم الثالث الذين يعيشون على هامش المجتمع ، وبدون حقوق أو وضع قانوني في أغلب الأحيان . وبحلول عام ٢٠٠٠ ، ستكون ١٨ مدينة من مدن العالم الكبرى البالغ عددها ٢١ مدينة موجودة في العالم الثالث .

ويطلق المخطط العماني الأرجنتيني ، جورج هاردي ، على هؤلاء السكان الهمامشيين الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة الحضرية اسم "الناس الذين لا وجود لهم" وعلى نفالهم من أجل الحصول على حقوقهم "ديمقراطية الناس الذين لا وجود لهم " . ونشأ ما يسمى بالحركات الشعبية الحضرية وبخاصة في أمريكا اللاتينية لتوفير الخدمات الأساسية أو للضغط على الحكومات المحلية لتوفيرها . وفي البرازيل ، خطت المنظمات الشعبية الحضرية خطوة إضافية بإيقامتها صلات رسمية مع حزب العمال . وتعاونت الحركات الشعبية الحضرية مع الحركات الاجتماعية الأخرى الممثلة للنساء ، والكتائس ، وأنصار البيئة ، والنشطين في مجال حقوق الإنسان فساعدت حزب العمال على الاشتراك في انتخابات العمدة والفوز فيها في تسع مدن برازيلية من بينها ساو باولو .

٨ - المنظمات الريفية . على الرغم من النمو الحضري السريع ، تعتمد سبعة أسر من بين عشر أسر في العالم الثالث (أي ما يمثل ٥٠٠ مليون شخص تقريبا) على الأرض لتأمين عيشها . فتبلغ نسبة السكان الريفيين في آسيا ٧٣ في المائة ، وفي أفريقيا ٧٥ في المائة وفي أمريكا اللاتينية ٣٩ في المائة . إن قدرة القراء الريف على تنظيم أنفسهم والتحول إلى مشاركين شعبيين في مجال السياسة الوطنية يمكن أن يؤشر تأثيراً قوياً في تعزيز الديمقراطية في المجتمعات الريفية أساساً .

إن عدم ملكية الأرض أو استغلال العمال الموسميين أو قيود المديونية التي ت Kelvin المزارعين المستأجرين تشكل عقبات هامة في طريق التنمية الاقتصادية والسياسية . ويتمثل الأثر الاقتصادي لأنماط امتلاك الأرض غير المضمونة الانتاجية مما يستتبع انخفاض الدخول الريفي التي تحد بدورها من النمو الاقتصادي الوطني . كما أن عدم ملكية الأرض يجعل بالنمو الحضري ويساهم في إزالة الغابات . وأخيراً نجد ، في الحقل السياسي ، أن سيطرة النخب المالكة للأرض وتظلم الذين لا يملكون الأرض كان لهما دور في معظم الانتفاضات الشورية الكبرى في القرن العشرين . ولننظر مثلاً ما حدث في المكسيك وروسيا والصين وبوليفيا وكوبا وفيتنام وأثيوبيا ونيكاراغوا .

ويعتبر إصلاح نظام توزيع الأرض آلية أساسية للحد من السلطة المفرطة وأوجه التفاوت في الدخل ولا يجاد تنظيمات ريفية قائمة على المشاركة وتعزيز الديمقراطية . وتشكل مسألة الأرض اليوم عنصراً هاماً في سياسة جنوب أفريقيا وزمبابوي والغابون والسلفادور وبانجلاديش والبرازيل .

وعلى الرغم من المخاطر ، ينبغي للجهات المانحة أن تدرس إمكانية تقديم دعم غير مباشر لحركات الزراعي الملزمة بالعملية الديمقراطية . ويمكن لمنظمات الفلاحين الإقليمية أن تربط بين أشكال الديمقراطية المباشرة والنيابية عن طريق القيام بدور الوسيط بين قاعدة الفلاحين وآليات السياسة الوطنية . وإن معايير الأمم المتحدة المتعلقة بالحق في الغذاء وبوظيفة العدالة الاجتماعية التي تؤديها الملكية ، توفر مبرراً ملائماً لتقديم مثل هذه المساعدة .

٩ - الحركة التعاونية . أخذت وكالات التنمية الرسمية تدعم التعاونيات الزراعية بشكل متزايد . غير أن الجهات المانحة للمعونة كثيراً ما دعمت تعاونيات ليست بمنظمات مستقلة فعلاً لها جذورها في المجتمع المدني بل هيئات تسيطر عليها الحكومة وتُستخدم كأدوات لخدمة سياسة الدولة . وهناك حاجة إلى مساعدة التعاونيات على "فك ارتباطها" بنظم الرقابة الوطنية . ويمكن التعجيل بهذه العملية إذا ما قدمت الجهات المانحة الرسمية دعماً أطول أولاً للتنمية المؤسسية لتعاونيات الجنوب

وساعدت على تشجيع الروابط المباشرة بين تعاونيات الشمال وتعاونيات الجنوب . والواقع أنه يتعمّن على الجهات المانحة أن تتجاوز البيروقراطية والفساد اللذين يقترنان أحياناً بالمساعدة التي تقدمها حكومة إلى حكومة أخرى .

١٠ - التقاليد الديمocrاطية الأصلية . أصبحت منظمات غير حكومية عديدة في العالم الثالث تدرك أنه يمكن الاعتماد على الماضي في مواجهة الحاضر والمستقبل . فعلى سبيل المثال ، يدعو ميشاق أروشا عن المشاركة الشعبية إلى إدماج العناصر الإيجابية للثقافة الأفريقية في بناء الديمocratie . فالأفكار الديمocratie ليست حكراً للفرب . ويمكن لمعظم الشعوب أن تستقي من بعض تقاليدها المحلية مواد لبناء مجتمع ديمocrati . وتتحقق إمكانيات الديمocratie للثقافات الأصلية في سياقها المحلي . فالقرية والمجتمع المحلي الصغير مصدران خصبتان للديمocratie . وكثيراً ما تشارك في اتخاذ القرار ، على هذه المستويات المحلية ، نسبة كبيرة من المجتمع المحلي . ويتم اتخاذ القرار عن طريق النقاش والجدل والمشاورة وأحياناً التمويـت . وكل القرى تقريباً مجالـس مثل البانشايا في الهند أو الفوتلا في بوتسوانـا . ويتمثل التحدـي في إحياء أفضل عناصر أشكـال الحرية المحلية المدفـونة هذه وتطـيعـم الادارة الـيمocratiـة للـدولـة الـقومـية الـكـبـيرـة والـمعـقدـة بـهـا .

وتعتبر حركة سارفودايا "توعية القرى" السريلانكية مثلاً جيداً على إمكانيات المشاركة التي تنطوي عليها التقاليد الأصلية . وتشكل القيم الروحية للبوذية الترрадـية محور حركة سارفودايا . وأثبتـت حركة سارفودايا عن طريق المساعدة الذاتية والمشاركة الفعـالة للقرـويـن في إدارة مدارـسـهم ومـزارـعـهم وـالـرعـاعـيـة المصـحـيـة وأـوسـاطـ التـسـلـيـفـ ، أنها وـسـيـلـةـ فـعـالـةـ منـ حيثـ التـكـلـفـةـ لـتحـقـيقـ التـقـدـمـ المـادـيـ ولاـكتـسـابـ المـجـتمـعـ المـحلـيـ الـقـدـرـةـ عـلـىـ إـدـارـةـ شـؤـونـهـ عـلـىـ حدـ سـوـاءـ . وـتـقـومـ الـفـلـسـفـةـ الإنـمـائـيـةـ لـلـحـرـكـةـ عـلـىـ شـرـيـعـةـ الـدـهـارـمـا الـبـوـذـيـةـ أيـ العـيـشـ الصـحـيـحـ . وـتـمـثـلـ هـذـهـ شـرـيـعـةـ الدـلـيـلـ الـعـمـلـيـ لـلـنـمـوـ الـشـخـصـيـ وـالـأـنـسـجـامـ الـاـيكـوـلـوـجـيـ وـلـتـنـمـيـةـ الـمـجـتمـعـ الـمـحلـيـ . وـتـشـمـلـ تـعـالـيمـهاـ إـشـرـاءـ الـثـقـافـيـ وـالـعـمـلـ الـأـخـلـاقـيـ وـالـرـفـاهـ الـاجـتـمـاعـيـ وـالـمـادـيـ وـالـعـمـلـ السـيـاسـيـ منـ خـلـالـ الـحـقـوقـ الـأـسـاسـيـةـ . وـيـبـدـوـ أـنـ الـفـكـرـ الـجـدـيدـ لـهـذـاـ الـمـجـتمـعـ الـإـنـمـائـيـ بـشـأنـ الـمـشـارـكـةـ وـالـتـنـمـيـةـ الـمـسـتـدـيمـةـ ، الـذـيـ يـسـتـنـدـ إـلـىـ هـذـهـ الـقـيـمـ ، هوـ إـعـادـةـ اـكـتـشـافـ لـحـقـائقـ قـدـيمـةـ اـسـتـرـشـدتـ بـهـاـ بـعـضـ الـمـجـتمـعـاتـ الـمـحلـيـةـ فيـ الـجـنـوبـ لـفـترـاتـ طـوـيـلةـ . وـقـدـ أـصـبـحـ حـرـكـةـ سـارـفـوـدـايـاـ الـتـيـ وـصـلتـ إـلـىـ مـاـ يـزـيدـ عـلـىـ ٣٠٠ـ قـرـيـةـ ، وـسـيـلـةـ دـائـمـةـ لـلـتـنـمـيـةـ الـشـعـبـيـةـ فيـ مـجـتمـعـ يـعـانـيـ مـنـ اـنـقـاسـمـاتـ عـمـيقـةـ .

ومـحـيـجـ أـيـضاـ أـنـهـ أـسـيـءـ اـسـتـخدـامـ بـعـضـ التـقـالـيدـ الـأـصـلـيـةـ فـيـ التـارـيخـ الـشـعـافـيـ لـكـلـ الـمـجـتمـعـاتـ لـلـقـضـاءـ عـلـىـ الـحـرـيـةـ الـفـرـديـةـ وـإـقـسـاءـ مـجـمـوعـاتـ شـعـافـيـةـ أـخـرىـ أـوـ لـلـدـفـاعـ عـنـ

النظام الأبوى وتعزيزه^(٢٩) . ولكن بصرف النظر عن النزعة الشاعرية وجوانب "التقاليد" الأقل ميلا إلى المشاركة ، ينبغي للمنظمات غير الحكومية في الجنوب أن تدرس إمكانية استقاء أساليب ديمقراطية التقاليد الثقافية الأصلية الشريعة .

١١- الحكم المحلي ونقل السلطة ، والمشاركة . تستمد الحكومات الديمocratية الفعالة شرعيتها وقوتها من المجتمع المدني . وهي تسعى إلى مشاطرة سلطتها بدلا من احتكارها . ويمكن للمواطنين أن يشاركون بمزيد من الفاعلية في الحكومات الملزمة بمبدأ "التدخل الفرعي" الذي يسمح باتخاذ القرار في أدنى المستويات التي يمكن أن يصبح فيها فعالا .

ومن شأن نقل السلطة إلى المستويات الإقليمية والمحلية والبلدية أن يعزز المزايا الديمقراطية لمشاركة المواطن وقدرة الحكومة على الاستجابة عن طريق زيادة فعالية تصميم السلع العامة وتسلیمها . وتقام فعالية نقل السلطة بقدرة الحكومات المحلية على: (أ) التحكم في وعاء الضريبة ؛ (ب) الاستقلال في مجال رسم السياسات العامة وتنفيذها (ج) القدرة على انتخاب مسؤوليها التنفيذيين والتشريعيين .

ويمكن أيضا إضفاء الطابع الديمقراطي على الحكم المحلي انطلاقا من القاعدة باتجاه الأعلى عن طريق عمل المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات الشعبية في مجال الدفاع عن الديمقراطية . ففي جنوب إفريقيا لعبت الرابطات المدنية في مدن السود دورا في تنظيم المعارضة الجماهيرية ضد سياسة الفصل العنصري . وفي هذه المرحلة التي تنتقل خلالها جنوب إفريقيا إلى الديمقراطية تقوم "الجمعيات المدنية" بدور أساسى في التفاوض مع مجالس المدن التي يديرها البيض من أجل الحصول على اعترافها بالحكم المحلي وضمان تحسين حصول سكان مدن السود على الخدمات . وقد أدت الضغوط التي مارستها "الجمعيات المدنية" في جوهانسبرغ إلى إنشاء الغرفة المتروبولية في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . وجمع هذا الإنجاز العظيم أعداء سابقين لإقامة حكومة محلية لا عنصرية تعتمد على ميزانية واحدة لادارة أعمالها .

وعلى الرغم من قدرة اللامركزية على حفز مشاركة المواطنين في السياسة العامة ، سيعين على الجهات المانحة الرسمية أن تدرس بعناية كبيرة مسألة دعم الجهود التي تبذلها الحكومة في مجال نقل السلطة . ومن الأمثلة على ذلك أن الحكومة المركزية قررت أن تعتمد على تقاليد المشاركة الأصلية فحددت مناطق حكم محلي جديدة ودعت إلى تنظيم انتخابات في هذه المناطق ، غير أنها احتفظت لنفسها بحق تعيين ثلاثة ممثلين مجالس المناطق .

١٢ - البحوث السياسية والحرية الأكاديمية . تشكل أوساط المثقفين ومؤسسات التعليم العالي في بلدان عديدة موقع هامة لمقاومة الحكم القمعي ولتوليد الأفكار التي تشجع الأخذ بالمبادئ الديمقراطية وإعادة التنظيم السياسي . وينبغي لمقدمي المساعدة الرسميين أن يدركون أن "الأفكار قد تفوق في أهميتها القوت أحياناً" (٣٠) .

ويمكن للبحوث السياسية المناسبة أن تلعب دوراً حيوياً في رسم وتنفيذ السياسات العامة التي تستجيب للتطلعات المواطنين الديمقراطيتين وبنفس الطريقة يعتبر تعزيز قدرة الحركات الاجتماعية الديمقراطية والاحزاب المعارضة والحكومات الديمقراطية المنتظرة على اجراء البحث أمرًا أساسياً لتصحيح الاختلالات الخطيرة في الغالب في مجال الحصول على المعلومات بين الحكومات القائمة والمجتمع المدني .

وقد انشأت بعض الجهات المانحة الرسمية ، كالسويد وكندا ، مؤسسات شبه مستقلة لتعزيز البحث العلمية والتكنولوجية وتلك المتعلقة بالسياسة العامة في البلدان النامية .

ويقوم المركز الكندي للبحوث الانهائية الدولية مثلاً ، بمساعدة المؤتمر الوطني الافريقي على تعزيز قدرته على رسم السياسة وهو يستعد للحكم في جنوب افريقيا لا عنصرية وديمقراطية . ويجمع ما يدعى بفريق البحث في مجال الاقتصاد الكلي باحثين جنوب افريقيين وكنديين يعملون في المساعدة على تحسين خبرة المؤتمر الوطني الافريقي في مجال تخطيط الاقتصاد الكلي .

ويمكن للجهات المانحة الرسمية ، عن طريق الحوار مع الحكومات في مجال المساعدة ، أن تشجع مبادئ الحرية الأكاديمية التي تصونها الرابطات الأكاديمية المهنية الإقليمية أو العالمية وأن تدافع عنها . وفي عام ١٩٨٨ ، اعتمد التأذير الجامعي العالمي إعلان ليما عن الحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي (٣١) . ووضع مجلس تنمية البحث الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا إعلان كامبala عن الحق في الحرية الأكاديمية في عام ١٩٩٠ .

١٣ - استعراض استراتيجيات المنظمات غير الحكومية في مجال المشاركة في التنمية . لقد أصبحت البيئة الحالية ، المحلية والوطنية والعالمية ملائمة (أو على الأقل أقل عدائية) لتجديد المبادرات الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان والعدل بين الجنسين والتنمية والديمقراطية . إن المؤتمر العالمي المقبل للأمم المتحدة عن حقوق الإنسان (وهو الأول منذ ٢٥ عاماً والثاني الذي يعقد في تاريخ الأمم المتحدة) قد دفع المنظمات غير الحكومية في العالم الثالث إلى الانغمار في الانشطة التحضيرية . وعلى

المستويين المحلي والوطني تقوم حركات حقوق الإنسان الشعبية المعتمدة على الجماهير بتنمية وتعزيز جهود المنظمات غير الحكومية . وهناك ، على المستوى الإقليمي (باستثناء آسيا) اهتمام متزايد على الصعيد الحكومي بتعزيز آلية حقوق الإنسان الإقليمية . أما في آسيا فإن عدم اهتمام الحكومات (الذى يقارب العداء) بآلية حقوق الإنسان الإقليمية هذه يقابل جهد متزايد تبذلته المنظمات غير الحكومية الإقليمية .

وعليه فإن من المناسب أن نستعرض هنا بعضاً من أنشطة المنظمات غير الحكومية في العالم الثالث في مجالات حقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية وأن نقيم من ثم آثار هذه الأنشطة على المنظمات غير الحكومية في الشمال وعلى وكالات المساعدة في مجال التنمية .

لقد وضعت المنظمات غير الحكومية في العالم الثالث ، حتى في ظروف صعبة للغاية ، استراتيجيات لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان وتسجيلها في مستندات . ولا تتعلق هذه الاستراتيجيات بالحقوق المدنية والسياسية فحسب ، بل أيضاً بحقوق أخرى . عليه ، تم مثلاً مراقبة حقوق الإنسان فيما يتعلق بالنازحين داخل الفلبين وانتهاكات حقوق الإنسان في مزارع الشركات متعددة الجنسيات العاملة في تجارة المحاصيل في الفلبين مراقبة فعالة وتم تسجيلها في وثائق لتسهيل اتخاذ تدابير إضافية . وبرزت مجموعة متنوعة من شبكات "العمل العاجل" الإقليمية (مثل هوتلاند في هونغ كونغ) والخاصة بموضوع معينة (مثل "فيان" ، وهي شبكة عمل المعلومات الغذائية) .

وأدركت المنظمات غير الحكومية في العالم الثالث أهمية "التعلم عن طريق الأفقاء" لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان . وبذلك ساعدت المنظمات غير الحكومية في إدارة ندوات الضحايا (مثلاً ندوات المنسوبين في آسيا) وفي تسجيل كفاح الشعوب من أجل تحقيق العدل في مجال التنمية (مثلاً: من الأمل إلى العمل: رابطة من الناس - وهو مطبوع تم إصداره لاجتماع خطبة الشعب للقرن الحادى والعشرين المنعقد في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥) وبدأت بتوثيق مأساة النازح (مثلاً في منشور أرينا: تقرير حالة الشعب الآسيوي) .

وشاركت المنظمات غير الحكومية في العالم الثالث في الأنشطة الدولية المتعلقة بوضع معايير حقوق الإنسان مثل اتفاقية حقوق الطفل ، وفي تنفيذ اتفاقية منظمة العمل الدولية عن السكان الأصليين وفي صياغة إعلان للأمم المتحدة عن السكان الأصليين .

وقد نظمت مجموعة من حملات التضامن والعمل عن حقوق المرأة بوصفها من حقوق الإنسان وعن العنف ضد المرأة ، ضد الشركات متعددة الجنسيات مثل يونيون كاربارايد

في كارثة بوبال ، وللتضامن مع كفاح التحرير في بورما وتيمور الشرقية وجنوب إفريقيا . وأنشئت محافل لتوعية الجمهور والمساءلة بالدعوة إلى عقد عدة جلسات "محاكم الشعب" . وتم تشكيل أفرقة عمل إقليمية تتناول مواضيع مثل العمال المهاجرين والاتجار بالنساء في آسيا ، من أجل معالجة مشاكل حقوق الإنسان التي تتجاوز حدود البلد وقد أنشئت لجان (حكومية وغير حكومية) معنية بحقوق الإنسان على المستويين الوطني والإقليمي . كما يجري إنشاء آليات إقليمية على مستوى الشعب مثل خطة الشعب للقرن الحادي والعشرين ، وتنظيم محافل ومؤتمرات لشعوب آسيا وتبذل جهود متزايدة من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب ، بين مناطق إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وتقام تحالفات جديدة بين الشمال والجنوب في إطار جولة أوروغواي في مفاوضات الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الفات) ، ومشاريع البنك الدولي وسياساته ؛ ومقاطعة المنتجات المصنوعة بعمل الأطفال الإجباري . وتقوم المنظمات غير الحكومية في العالم الثالث حاليا بتنظيم برنامج نشط لتوعية القاعدة والمجتمع المحلي بحقوق الإنسان ، مستعينة بأساليب تعليم قائمة على المشاركة .

ويتمثل التحدي الراهن في اقامة تحالفات جديدة بين المنظمات غير الحكومية من أجل تناول جدول الأعمال الذي أعطى الأولوية للجنوب أصلا ولكن أصبح ، مع مرور الوقت ، جدول أعمال مشتركا بين الشمال والجنوب هدفه بناء المجتمع المدني وتعزيزه . ويدور جدول الأعمال هذا حول مفاهيم أساسية هي: الديمقراطية الشعبية القائمة على المشاركة ؛ والعدالة ؛ وتقدير المصير الاقتصادي والنمو على مستوى القاعدة ؛ والتنمية المستدامة والديمقراطية البيئية ؛ والتزام الحكومات بالمبادئ الدستورية وحكم القانون ؛ والعدل بين الجنسين الذي يمثل الوسيلة الأساسية لمعالجة كل ما ذكر أعلاه بطريقة جادة .

وتعتمد المنظمات غير الحكومية الآسيوية ، على ما يبدو ، نهجين رئисيين لمعالجة القضايا المتعلقة بالجنس هما:

- (١) حملات عمل تخطيطها وتنظيمها مجموعات نسائية عن مواضع مثل حقوق المرأة بوصفها من حقوق الإنسان والعنف ضد المرأة .
- (٢) برامج تدريبية قائمة على حساسية الجنس مخصصة للعاملين في المنظمات غير الحكومية ، تضعها وتنفذها النساء بالتعاون مع الرجال . وليس هذه البرامج الموجهة للمنظمات غير الحكومية إلا استهلاك لبرامج مماثلة مخصصة للوكالات الحكومية الوطنية والوكالات الدولية (بما فيها الأمم المتحدة) حيث ينتشر التمييز القائم على الجنس والمضايقات الجنسية .

ويبدو أن المنظمات غير الحكومية في العالم الثالث تركز على أربع آليات رئيسية في عملها هي: تنظيم محافل للضحايا وتنظيم محافل مساعدة عن طريق المحاكم الشعبية واللجان الشعبية؛ والتضامن الإقليمي وما بين بلدان الجنوب؛ وعقد تحالفات خارجية بين الشمال والجنوب لاعتماد على الذات في تنظيم حملات العمل واستخدام المحافل الدولية على نحو أفضل عندما لا تكون المحافل الوطنية متاحة.

ويمكن للمنظمات غير الحكومية الشمالية والجهات المانحة الرسمية أن تفكر في طريقة دعم وتحسين النهج التي تتبعها المنظمات غير الحكومية في الجنوب، لا في العالم الثالث فحسب، بل في بلدان الشمال أيضاً.

١٤ - تحسين العلاقات بين المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الرسمية . إن النمو الهائل للمنظمات غير الحكومية في كل أصقاع الأرض هو أحد أبرز علامات انبعاث المجتمع المدني . لكن هذا النمو قد أوجد مشكلات جديدة . فهناك اختلافات لا مفر منها ، وإن كان من الممكن تجاوزها ، بين المنظمات غير الحكومية في الجنوب وحكومات العالم الثالث والمترعرعين الخارجيين ، الرسميين وغير الرسميين على حد سواء . وتدور الصعوبات حول قضايا المساءلة والمشاركة والتعاون والمراقبة وتشويه القيم والتبعية المالية . وتشتكي بعض المنظمات غير الحكومية الجنوبية من عدم تكافؤ علاقاتها مع شريكاتها الشمالية التي تعتبرها مفرطة الببروقراطية . فلا تسعى بعض المنظمات غير الحكومية الشمالية إلى بلوغ أفق الفئات أو أكثرها افتقاراً إلى السلطة بل تفضل العمل مع مجموعات أقوى أو أكثر تنظيماً ، وتحيط أخرى آليات اتخاذ القرارات فيها بالسرية وترغب عن أن تقييمها نظيراتها الجنوبية . يضاف إلى ذلك أن عدداً متزايداً من المنظمات غير الحكومية الشمالية يعتمد على مترعرعين ثنائيين لتفطية قسط كبير من ميزانياته ، وبالتالي تتساءل المنظمات غير الحكومية الجنوبية عما إذا كانت الأولى مستقلة أم مشتركة الإدارة ومنقادة لأولويات الحكومة المترسبة .

ولنفس السبب كثيراً ما تبدي الحكومات استياءها من المنظمات غير الحكومية الجنوبية في بلدانها حين تشرع في توفير خدمات كانت الدولة تقدمها في وقت ما ، وعندما تمول بمبالغ ضخمة خارج رقابة الحكومة ، وعندما تشترك في الدعوة السياسية . وما يؤسف له أن بعض الحكومات قد استجابت لهذه التطورات بوضع ضوابط تشريعية لتسجيل وضبط قطاع المنظمات غير الحكومية إعلان عدم قانونية مجموعات الدعوة السياسية ، والحد ، بشكل عام ، من مشاركة المنظمات غير الحكومية في السياسة العامة .

إن بعض المنظمات غير الحكومية الشمالية الأصغر حجما ذات الموارد البشرية والمالية المحدودة قد تجد مفهوم الشراكة طويلة الأجل جذابا . وفي هذا النموذج من التعاون الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية ، تستبدل المنظمات غير الحكومية الشمالية التمويل المخصص والقصير الأجل لمجموعة كبيرة من الممليئين بتمويل متعدد السنوات لعدد محدود من الشركاء في الأجل الطويل . وينبغي أن تتجاوز العلاقة التمويلية لتشمل المشاركة في العمل التي تشجع التضامن في إطار قضية مشتركة ، وتبادل المعلومات وتقديم المشورة والخبرة التقنية والتقييم وأنشطة الدعوة المشتركة .

وباختصار ، تواجه المنظمات غير الحكومية مخاطر كما يمكن أن تتوقع فوائد وهي تتحرك نحو مركز ساحة التنمية . إن الاهتمام بقدرة المنظمات غير الحكومية بوصفها أدوات فعالة لاضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمع المدني ، أو توفير خدمات محلية أو التخفيف من الآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلي يمكن أن يجعلها مسؤولة تجاه مصادر تمويلها أكثر منه تجاه قاعدتها في المجتمع المحلي . وسيتعين عليها أن تظل متيقظة كي لا تحل قيم الفعالية وأحرار النتائج محل قيم النزاهة والمشاركة .

الجزء الثالث - الآثار المترتبة بالنسبة للوكلات المانحة الانمائية

إن حسن الادارة والتنمية القائمة على المشاركة عنصران من عناصر التنمية الديمقراطية المستديمة . ولا بد من العمل على هذين المستويين . فدعم حسن الادارة يساعد الدول على زيادة فعاليتها وشفافيتها ومسؤوليتها . ودعم التنمية القائمة على المشاركة يساعد على تمكين المجتمع المدني من مطالبة الحكومات بالاضطلاع بمسؤولياتها . ويعتبر دعم تنمية المرأة والقضاء على الهيأكل والممارسات التي تقلل من سلطتها عنصرين أساسيين في اقامة مجتمعات مدنية قادرة على الاستمرار .

ويمكن للجهد الذي يبذل على كل مستوى أن يعزز المستويات الأخرى . فقد يتعدّر موافقة الجهود الرامية إلى اصلاح القضاء دون وجود طلب عام واسع النطاق ومن غير دعم وسائل الاعلام . وبالتالي قد يلزم مرافقة الاصلاحات القضائية باستثمارات في مجال توعية الجمهور وتعليمه فيما يتعلق بحقوق الإنسان وبدور النظام القضائي في حماية هذه الحقوق وعن طريق تعزيز وسائل الاعلام ومجموعات الدعوة السياسية لكي تتحث على الاصلاح .

إن المؤسسات المالية الدولية التي تحظر عليها مواشيقها صراحة "الاهتمام بالاعتبارات السياسية" ، هي في وضع يمكنها من دعم الجوانب الادارية والتكنولوجية لحسن الادارة . وأخذ البنك الدولي يوسع نطاق تركيزه على الاصلاحات المتعلقة "بادارة القطاع العام" ليشمل اهتمامات أخرى كالفساد والمساءلة عن طريق اعتماد نظم جديدة لمراجعة الحسابات وتحقيق اللامركزية الحكومية ، وجوانب حكم القانون التي تسهم في التنمية الاقتصادية عن طريق تقليل المخاطر التجاري وتخفيض نفقات المعاملات وتنفيذ العقود وتفادي القرارات الحكومية التعسفية .

وهناك مجال لتوسيع هذا المفهوم الضيق لحسن الادارة فلا يمكن أن تكون المؤسسات المالية الدولية في مأمن من التغييرات الهامة التي تطرأ على السياسة العالمية والأفكار المتعلقة بالتنمية . إن إضافة حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية إلى ميثاق بنك الإنشاء والتنمية الأوروبي الجديد يبين أن حقوق الإنسان تعتبر الآن شرطا لا بد منه في أي حكم شرعي . ويعتبر جدول الأعمال المتعلقة بحسن الادارة الذي يبرز لدى المؤسسات المالية الدولية الاعترافا ضمنيا بأن الاصلاحات الاقتصادية قد لا تنجح من غير ايلاء الاهتمام اللازم للجوانب غير التقنية كحقوق الإنسان والتعديدية السياسية .

لقد انجر البنك الدولي ، في بعض الحالات ، إلى وضع شروط سياسية ، إما عن طريق ضغوط مارستها دول أعضاء صناعية أو عندما خفض المانحون الثنائيون مساعدتهم في الأفرقة الاستشارية . وبصرف النظر عن مسألة المشروعية السياسية العويمة ، فإن أمام البنك الدولي وغيره من مؤسسات التمويل الدولية امكانيات كبيرة لوضع برامج للنهوض بحقوق الإنسان وتشجيع المشاركة الديمocratique . وتشكل تنمية الخبرة المؤسسية في هذه المجالات شرطاً مسبقاً لتوسيع ولاية البنك الدولي لتشمل الحكم القويم .

وفي البنك الدولي يقوم كل من الفريق الفرعى المعنى بحقوق الإنسان التابع لفرقة العمل المعنية بالادارة ، وشبكة دور المرأة في التنمية ، بدراسة كيفية ادخال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في مشاريع البنك ، وكيف أن القانون يقوم بدور الحاجز المؤسسي أمام تطور المرأة^(٢٢) .

إن إنشاء أمين مظالم لحقوق الإنسان هو أحد الوسائل الكفيلة بالتدقيق بعناية في آثار مشاريع البنك الدولي وسياسات التسليف على حقوق الإنسان . ويمكن أن يطلب من أمين المظالم أن يُعد تقريراً سنوياً يكون متاحاً للجمهور والمجموعات المتأثرة بمشاريع البنك وسياساتها كطريقة لتحسين امكانية المسائلة .

وقد نجحت المنظمات غير الحكومية إلى حد ما في اقناع البنك بوضع مبادئ توجيهية تشغيلية جديدة بشأن الشعوب الأصلية وإعادة التوطين غير الطوعية ومشاريع السدود وخزانات المياه وعمليات تقييم البيئة . فيجب أن تضمن مشاريع البنك حالياً "(أ)" أن تستفيد الشعوب الأصلية من مشاريع التنمية و"(ب)" تفادي الآثار الضارة التي يحتمل أن تستتبعها المشاريع التي يدعمها البنك أو التخفيف من هذه الآثار . وتطلب هذه التوجيهات من البنك أن يضع "استراتيجية للمشاركة المحلية" فيما يتعلق بمشاريع التنمية الفردية قائمة على "المشاركة المستنيرة للشعوب الأصلية أنفسها"^(٢٣) .

وتتعلق أسباب الخلاف المستمرة بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية الدولية ، كالبنك الدولي ، بالشفافية وكشف الأمور والبرامج التمويلية المرتبطة ببرامج التكييف الهيكلي . ويُدعى البنك حالياً بأنه أخذ بنهج يميل بقدر أكبر إلى توضيح الأمور ولا سيما فيما يتعلق بالتقييم البيئي^(٢٤) . إن ارادة البنك في إنشاء فريق خبراء مستقل للتقييم الأثر البشري والبيئي لمشروع سد ساردار سافودار ، لهـ دليل على التقدم المحرز في مجال الشفافية .

غير أن القرار الذي اتخذه البنك لاحقاً بعدم وقف عملية تمويل المشروع بانتظار ادخال تحسينات إضافية على تصميم المشروع ، يعكس حدود الشفافية وامكانيات المسائلة . وتعترض المنظمات غير الحكومية بأهمية التخفيف من حدة الفقر المرتبط بعملية التكيف ومشاركة بشكل متزايد في البرامج التنموية الرامية إلى التخفيف من آثارها . وفي نفس الوقت هناك خوف من أن تستخدم المنظمات غير الحكومية لضممان موافقة الحكومات على عمليات اصلاح متعلقة سياسياً ، ومن أن تؤدي مشاركتها في "اصحاحات" لا تقوم على المشاركة ولا يمكن المسائلة فيها ، إلى تقويض مصداقيتها في مجتمعاتها ذاتها^(٣٥) .

وهناك اتجاه متزايد نحو تقسيم العمل في مجال التنمية الديمقراطية بين وكالات المساعدة الرسمية ، والمنظمات غير الحكومية الشمالية والدولية وشريكاتها في الجنوب ، يستند إلى مجالات خبرة كل من هذه المنظمات .

ويحتل المانحون المتعددو الأطراfs والثنائيون مكانة تسمح لهم بدعم المشاريع التي تعزز المؤسسات الرسمية للمجتمع الديمقراطي مثل الحكم المحلي والهيئات القضائية المستقلة وقدرة الهيئة التشريعية على البحث ، أو القدرة المهنية للجان الانتخابية أو لجان حقوق الإنسان التي تمولها الدولة .

بيد أن وكالات المساعدة الرسمية هي مؤسسات بيرورقراطية كبيرة تعمل مع حكومات أخرى وتحول مبالغ كبيرة من المال ، وهي خصائص يمكن أن تعرقل اعتمادها نهجاً في التنمية يقوم على المشاركة بقدر أكبر . فالنهج الذي يستهلk الكثير من الوقت للاضطلاع بالاعمال الادارية ، يتطلب موارد بشرية كثيفة ودورات طويلة للمشاريع كما أنه بعيد عن معايير التقييم التقليدية لمدى الفائدة بالنسبة إلى التكلفة .

وعليه فإن من الأهمية بمكان اقامة علاقات مشاركة وثيقة مع المنظمات غير الحكومية . وقد نمت المشاركة المباشرة للجهات المانحة الثنائية مع المنظمات غير الحكومية في تنفيذ التنمية نمواً ملماوساً في الثمانينات والتسعينات . وأخذت هذه المشاركة تشير أيضاً اهتمام عدد من المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي . ففي عام ١٩٩١ اشتركت المنظمات غير الحكومية في ٤٤ مشروعًا من مشاريع البنك الدولي في أفريقيا بلغت قيمتها ٥٥ في المائة من مجموع تمويل البنك لهذه المنطقة مقابل سبعة مشاريع في السنة خلال الفترة ما بين ١٩٧٣ و١٩٨٧^(٣٦) . وأمام بنوك التنمية الإقليمية في أفريقيا والأمريكيتين وآسيا امكانيات واسعة لتنمية تمويلها للمنظمات غير الحكومية .

مبادئ واقتراحات للعمل

يمكن لسياسات وكالات المساعدة الرسمية المتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية أن تتخذ أبعاداً عديدة ، فهناك: ١) الجانب الداخلي المتعلق بعمليات الوكالة ، مثل المبادئ التوجيهية التشغيلية المتعلقة بالمشاركة والجنس؛ ٢) الجانب الخارجي الموجه نحو العلاقات العامة بخصوص قواعد الشفافية ومصادر الأموال والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشاور والشراكة مع المنظمات غير الحكومية؛ ٣) مجموعة من الشروط الداخلية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تطبق على الأنشطة التي يمولها المتبرع؛ ٤) وبيان سياسة عن أنواع أنشطة حقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية التي يمولها المتبرع.

ونورد فيما يلي قائمة بالقواعد الأساسية التي تدعم "الممارسة الجيدة" في تصميم وتنفيذ برامج حقوق الإنسان واقامة المؤسسات الديمقراطية والعدل بين الجنسين ، ثم تتبع في شرحها . ويتبين للمانحين أن يتبعوا القواعد التالية:

- العمل مع مجموعات شكلها الفقراء أنفسهم وربط حقوق الإنسان والعدل الجنسي ومشاريع التنمية الديمقراطية بالكافح المادي للفئات المستضعفة ؟

- اشراك المستفيدين المحليين في تصميم المشاريع وتنفيذها وضمان لا تعرض مشاريع المساعدة الكبرى حقوق السكان المتضررين للخطر ؛
- دعم الائتلافات الوطنية أو الاقليمية للمنظمات غير الحكومية في الجنوب ؛
- التأكد من أن المجموعات المدعومة تتسم بالديمقراطية داخليا ؛
- استخدام بيانات مصنفة حسب الجنس ؛
- مساعدة النساء اللاتي يتتنافسن لمنصب سياسي ودعم قضية مصلحة الجمهور واصلاح القوانين والممارسات التي تميز على أساس الجنس ؛
- دعم عمل المنظمات النسائية في مجال التعليم والتضامن ؛
- استكشاف سبل تحويل التمويل المخصص لحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية إلى ائتلافات المنظمات غير الحكومية بين الشمال والجنوب ؛
- زيادة الموارد البشرية والمالية لإقامة مؤسسات المجتمع المدني وعلى الأخص المنظمات النسائية ؛
- اجراء استعراضات "خبراء نظراء" باشراف لجنة المساعدة الانمائية لدعم الجهات المانحة الرسمية لحقوق الإنسان والعدل الجنسي والتنمية الديمقراطية .

١ - التركيز على منظمات القاعدة . يتبيني للدعم الخارجي المخصص لبناء المؤسسات الديمقراطية أن يحاول بقدر المستطاع العمل مع المؤسسات التي أنشأها الفقراء أنفسهم . ويقوم هذا النهج الذي ينطلق من القاعدة على ثلاثة مبادئ هي: أن الفقراء هم أفضل من يفهم ظروفهم ، وأنهم يملكون ارادة تحسين مصيرهم ، وكذلك القدرة على التنظيم .

٢ - ربط الدعم بالكافح المادي . إن أحد الدروس المستخلصة من نهج التنمية القائم على عمل المجتمع المحلي هو أنه لا يمكن أن يُكتب البقاء للمشاريع ما لم تكن مرتبطة بالكافح المادي للمستضعفين . ويتبعين على أي منظمة من منظمات القاعدة التي تتطلع إلى أن يكون لها أساس جماهيري وإلى التأثير على السياسة الوطنية أن تقدم حواجز ملموسة لتشجيع المشاركة . وكثيراً ما يتعدد افتراض غير قائم على أساس مدروس مفاده أن الحركات الاجتماعية الجديدة الملزمة بحقوق الإنسان والتعديدية السياسية هي ذات هيكل ديمقراطي . ويحسن أن يولي المانحون أهمية أكبر للجوانب الداخلية لبناء المؤسسات القائم على المشاركة .

٣ - دعم الشبكات الوسيطة . إن إحدى المشكلات التي يواجهها المانحون هي أن المجموعات التي يدعمنها قد لا تدوم طويلاً وليس لها أي تأثير سياسي خارج النطاق المحلي المحدود . وقد تعتمد منظمة على قضية واحدة فتتهاوى عندما تتغير الظروف أو عندما يغادرها قائد موهوب . ومن المفيد أن يدعم المانحون الشبكات الوطنية الوسيطة أو الائتلافات التي تحاول جمع مصالح المنظمات غير الحكومية الأصغر حجماً والنقابات ومنظمات الفلاحين بحيث تؤثر التطلعات والتطلبات المحلية على السياسات الوطنية .

٤ - شروط المانحين الداخلية . يتبيني أن تكون التوجيهات المتعلقة بالمشاركة المحلية والاحتياط من الآثار الضارة المحتملة للمشاريع الهيكيلية الكبيرة ، على الإنسان والبيئة بمثابة إجراءات تشغيلية نموذجية تسترشد بها جميع وكالات التنمية الرسمية .

٥ - تنمية المرأة . لقد أبرزت الجهد التي بذلت في الثمانينيات وفي مستهل التسعينيات في مجال دور المرأة في التنمية الفوائد الاقتصادية المتربعة على الاستثمار في مجال تنمية المرأة . وينبغي للوكالات الرسمية أن تعمق وتوسيع هذا الالتزام عن طريق تخصيص موارد بشرية ومالية أكبر لهذا الموضوع وتخصيص تمويل جديد للمشاركة السياسية للمرأة وللتعليم العالي وتوسيع نطاق عمل المنظمات النسائية في مجال الدفاع عن حقوق المرأة ودعم دعوى المصلحة العامة الramatic إلى إزالة العوائق

التمييزية التي تحول دون أخذ المرأة بزمام الأمور . وتمثل مشاريع تنمية المرأة في العديد من وكالات التنمية متعددة الأطراف نسبة ضئيلة غير مقبولة من مجموع مخصصات المشاريع .

(أ) قد يكون من المناسب أن تستخدم الوكالات الرسمية مؤشرات أداء لتقدير عنصر تنمية المرأة في مجموع المشاريع والبرامج . وينبغي استخدام البيانات المصنفة على أساس الجنس لتقدير الوضع المادي والنفسي والاجتماعي والقانوني والسياسي للمرأة كأساس لتخطيط المشاريع وللحوار السياسي . وتتضمن هذه المؤشرات: الأجور والبطالة والحصول على الخدمات ومعرفة القراءة والكتابة ومعرفة المبادئ الأساسية للعلوم والمرض والوفيات والتغذية . كما ينبغي للماهين أن يرصدوا مشاركة المرأة في المهن الأساسية كالعلوم والقانون والطب والسياسة وأن يدرسوا الكيفية التي تؤثر بها القوانين المحلية (أو انعدامها) على الإنفاق الجنسي في مجال السيطرة على الموارد واستغلالها . وأخيراً ، ينبغي أن تحتل البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة مكانة مركزية في تقييم التنمية البشرية ، مثل تقارير التنمية البشرية التي يعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . كما ينبغي أن يكون الاستخدام الصريح لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة اجراء نموذجياً لتقدير أداء الدول في حماية حقوق المرأة وفي إزالة العقبات أمام تطور المرأة . وتعتبر مثل هذه البيانات الأساس الذي يمكن أن تصاغ عليه سياسات إنمائية تراعي مسألة الجنس ؟

(ب) وقد تفتقر المرأة ، حتى في المجتمعات التي منحت فيها حقوقها بشكل قانوني إلى تأييد المجتمع أو شقة الجماعة التي تمكنتها من ممارسة هذه الحقوق . وينبغي للمنظمات النسائية أن تؤثر على استراتيجيات التنمية الوطنية وأن تقوم بتوعية الجمهور بشأن مأساة المرأة التي تعيش في ظروف صعبة وخلق موقف ثقافي تراعي مسألة الجنس . كما ينبغي أن يدعم المانحون الرسميون عمل المنظمات النسائية في مجال التعليم والتضامن عن طريق ايجاد تأييد وطني لمساواة المرأة وتنميتها . ويقتضي ذلك تخصيص المزيد من الموارد لتحسين الكفاءة المهنية والموارد البشرية والعمل التربوي للمنظمات النسائية ؟

(ج) إن انتخاب المزيد من النساء في النساء في المجال التشريعية الوطنية والإقليمية يمثل وسيلة فعالة لتقديم السياسات التي تراعي الجنس . ويمكن للماهين الرسميين أن يمولوا حلقات تدريبية للنساء اللاتي يشاركن في الانتخابات . كما يمكن تشجيع الحكومات على تخصيص نسبة من المناصب الحكومية للنساء . ويمكن أيضاً للأحزاب السياسية أن تخصص نسبة من الترشيحات في الانتخابات أو في مناصب صنع السياسة في هذه الأحزاب للنساء . ويمكن للماهين الرسميين كذلك أن يعملوا ، عن طريق الحوار السياسي والمساعدة التقنية ، مع الحكومات الوطنية لمحاولة إنشاء وزارات لتنمية المرأة ووضع مناهج مدرسية تراعي مسألة الجنس أو مناهج تدريبية للموظفين المدنيين . فقد ساعد صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة مثلاً حكومة هندوراس على صياغة سياسة وطنية للمرأة ؟

(د) وينبغي للمانحين أن يسعوا إلى وضع مشاريع لمواجهة العنف ضد المرأة ، وعلى الأخص تلك المشاريع التي تتضمن نهجاً جديدة أو التي تدفع الحكومات إلى اعتماد خدمات جديدة^(٣٧) . ويمكن أن تضم مثل هذه الخدمات مراكز لایواء النساء المغتصبات ، وماوي للنساء اللواتي يتعرضن للضرب ، وتدريب الشرطة والقضاء والعاملين في المستشفيات . وينبغي للمانحين ، عند صياغة المشاريع وتنفيذها ، أن يراعوا الأوضاع التي يؤدي تغير وضع المرأة فيها إلى تعريضها للعنف . وعليه ، يمكن أن تستفيد مشاريع تنمية المرأة من الأنشطة التي تعزز شقة المرأة بذاتها . وقد يتعين على العاملين في المشروع أن يعملوا مع الأزواج والمجتمع المحلي عندما يبرز العنف أو الصراع نتيجة تحسين المشروع لوضع المرأة .

٦ - صياغة استراتيجيات طويلة الأجل . يمكن للمانحين الرسميين في الديمقراطيات التي أخذت تبرز ، أن يموغوا استراتيجيات تنمية ديمقراطية طويلة الأجل عن طريق التعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية المحلية والحكومات حسب الظروف . ويصعب على المانحين ، في حالة عدم وجود مثل هذه الاستراتيجيات ، أن يحددو ما إذا كانت مشاريع المجتمع المدني أو حسن الادارة المخصصة لغرض بعينه ، تسهم فعلاً في التغيير الاستراتيجي وتعتبر وبالتالي استثماراً حكيناً . ويمكن وضع خطط العمل طويلة الأجل هذه عن طريق هيكل تنسيق دائمة تشرف على تنفيذها مثل إنشاء فريق من المانحين من أجل التنمية الديمقراطية أو عن طريق استعانة المانحين الفرديين بمستشارين في مجال الحكم .

وينبغي للبلدان المانحة أن تساعد الحكومات المستفيدة على تنمية الشعور بالملكية فيما يتعلق بالاقتراحات التي قد يقدمها المانحون لتعزيز المجتمع المدني . وتعتبر الحوافز الإيجابية الرامية إلى التهوض بحقوق الإنسان والقائمة على الحوار والإقناع والشراكة أكثر قدرة على الاستمرار من المواجهة .

وينبغي لمانحي المساعدة الرسميين أن يدرسوا الاقتراح الذي قدمه الاجتماع التحضيري الإقليمي لافريقيا إلى مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفاده أن أي استراتيجية قابلة للاستمرار يجب أن تتضمن تحويل الديون العامة إلى صندوق وطني للنهوض بحقوق الإنسان وتنمية الديمقراطية^(٣٨) ، على أن يكون الصندوق المقترن مرتبطة بخطة وطنية لتنمية الديمقراطية تدعمها لجنة مراقبة دولية . ويمكن أن تشتهر وكالات المساعدة الرسمية والحكومات المضيفة والمنظمات غير الحكومية المحلية في إدارة مثل هذا الصندوق .

٧ - تعدد الأطراف . إن اتباع نهج متعدد الأطراف إزاء التنمية الديمocrاطية يمكن أن يساعد على الحد من قلق الحكومات فيما يتعلق بالسيادة أو ما تعتبره استيراداً لقيم أجنبية . ويمكن تحقيق ذلك على أفضل وجه في المحافل أو المؤسسات التي لديها ممثلون من الشمال والجنوب أو "الشرق" و"الغرب" على حد سواء . وفي الوقت الذي يقوم فيه عدد من المنظمات متعددة الأطراف بتوسيع نطاق تمويله للتنمية القائمة على المشاركة ، لا يركز أي منها حسراً على تشديد مؤسسات المجتمع المدني .

وتوجد عدة طرق محتملة لتحسين تنسيق السياسة متعددة الأطراف والقدرة على الانجاز هي: (١) يمكن للحكومات أن تعزز دور وخبرة مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إطار منظومة الأمم المتحدة عن طريق إضافة تمويل ملموسة وموارد بشرية للمشاريع التي تشجع المجتمع المدني وشعبة حقوق الإنسان . (٢) يمكن تخصيص المزيد من الموارد "للوحدات المعنية بتشجيع الديمocratie" في منظمة الدول الأمريكية ، والغرانكوفونية والكمبولث ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . ويمكن تحسين جدوى مثل هذه الوحدات وأشرها لو أُسند إليها دور في بناء مؤسسات المجتمع المدني بالإضافة إلى دعم الانتخابات أو المؤسسات الديمocratie الرسمية . (٣) وهناك المبادرات التي تركز على الأقاليم مثل الائتلاف العالمي لصالح أفريقيا والشراكة من أجل الديمocratie والتنمية ، التي يمكن تجربتها ولا سيما في بعض أجزاء آسيا .

إن "الشراكة من أجل الديمocratie والتنمية" عبارة عن جهد تعاوني يرمي إلى دعم عملية الأخذ بالديمocratie في أمريكا الوسطى يدعمه ٢٤ بلداً من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وخمس دول من أمريكا الوسطى والمكسيك وفنزويلا وكولومبيا .

٨ - المانحون الثنائيون . ينبغي للجنة المساعدة الإنمائية التابعة للمانحين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تجري استعراضات مستقلة أو "استعراضات نظراء" دورية لمبادرات التنمية القائمة على المشاركة وحسن الإدارة في البلدان المانحة . كما ينبغي لمثل هذه الاستقصاءات أن تقيّم ما للمشاريع الكبرى المتعلقة بالهيكل الاجتماعي الأساسية من أثر على حقوق الإنسان . كما أن التقييمات المتعلقة بالمشاريع القائمة على المشاركة ينبغي أن تنشر على نطاق واسع لكي تستخلص منها الوكالات الرسمية والمنظمات غير الحكومية دروساً وتصقل خبرتها في مجال التنمية القائمة على المشاركة .

وتبرز تجربة دور المرأة في التنمية أهمية خلق بيئة مؤسسية إيجابية لحقوق الإنسان وتنمية الديمقراطية . وينظم بعض المانحين الرسميين حالياً دورات تدريبية منتظمة لموظفيهم العاملين في مجال المساعدة وللمسؤولين عن الشؤون الخارجية . وأنشأ مانحون آخرون وحدات لحقوق الإنسان أو لحسن الإدارة للإشراف على هذه المسائل في البلدان المتلقية للمساعدة وإعداد مبادئ توجيهية سياسية للوكالة . وينبغي أن تشكل حقوق المرأة جزءاً لا يتجزأ من مثل هذه الدورات التدريبية .

٩ - الغرفة الاستشارية . ينبعى للمانحين الرسميين ، في المجتمعات الأفرقة الاستشارية وفي الحوار الثنائي المتعلق بالسياسة العامة ، أن يدافعوا باستمرار عن حقوق الإنسان وأن يشجعوا السياسات التي تيسر بناء قطاع طوعي دينامي ومستقل ، مع التقليل من القيود المفروضة على التسجيل والوصول إلى الأموال والمشاركة في السياسة العامة .

١٠ - الآليات التنفيذية . يمكن للمانحين من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن يتبعوا مثل كندا والولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة التي تتتوفر لديها آليات تنفيذ شبه مستقلة لبناء المؤسسات الديمقراطية . وانشئ المركز الدولي الكندي لحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية بقرار ملكي أصدره البرلمان ، وهو يعتبر مسؤولاً تجاهه . ويستخدم المركز المساعدات الإنمائية الرسمية لتعزيز منظمات القاعدة وترويج شرعية حقوق الإنسان . ولدى ألمانيا مؤسسات (stiftungen) مرتبطة بالأحزاب السياسية الرئيسية من أجل تعزيز تنمية الأحزاب والنقابات في الخارج . وتعتمد هذه الجمعيات بشكل متزايد على المساعدات الإنمائية الرسمية . وفي الثمانينيات وافق الكونغرس في الولايات المتحدة على إنشاء الوقف الوطني من أجل الديمقراطية وتمويله من المساعدات الإنمائية الرسمية وهو يتكون من أربع آليات تنفيذ مرتبطة بالمؤسسات الرئيسية في المجتمع الأمريكي: الأعمال التجارية ، والنقابات والأحزاب السياسية . وفي عام ١٩٩٥ أنشأت حكومة المملكة المتحدة مؤسسة وستمنستر للديمقراطية لدعم المشاريع "الرامية إلى بناء مؤسسات ديمقراطية تعددية في الخارج" .

وقد يستكشف المانحون الشائرون بدورهم امكانيات اسناد عملية تخطيط مشاريع التخطيط القائمة على المشاركة وتنفيذها إلى ائتلافات المنظمات غير الحكومية الشمالية والجنوبية . فقد أنشأت كندا ، على سبيل المثال ، آليات تنفيذ شبه مستقلة بالمنظمات غير الحكومية لبلدان معينة مثل المشروع الفلبيني الكندي لتنمية الموارد البشرية .

وعلى أساس اقليمي ، مثل الشراكة الأفريقية الكندية والشراكة في جنوب آسيا . ويمكن لمثل هذه الآليات أن تكون مفيدة في المجتمعات المستقطبة عن طريق بناء جسور بين القطب المتعارضة في الطيف السياسي .^(٣٩)

١١ - المؤسسات المالية الدولية . على المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية ، بوصفها مؤسسات منتبطة إلى الأمم المتحدة ، أن تلتزم بضمان عدم اسهام انشطتها في انتهاك حقوق الإنسان . فمن شأن سياسة حكيمة في مجال حقوق الإنسان للدفاع عن جميع حقوق الإنسان والنهوض بها أن يعزز الولايات التنمية للمؤسسات المالية الدولية بدلاً من أن يضعفها .

وي ينبغي للبنك الدولي أن يستجيب للتوصيات التي قدمتها اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقلية التابعة للأمم المتحدة في شهر آب/أغسطس ١٩٩٦ بأن يعتمد البنك الدولي معايير حقوق الإنسان في عمليات منع القروض ، وأن يجري دراسات لتحديد الأساليب الكفيلة بتحقيق ذلك ، وأن يكشف مشاركة المجموعات المحلية والمنظمات غير الحكومية في دورات مشاريع البنك . وي ينبغي أيضا تشجيع بنوك التنمية الإقليمية على وضع معايير لحقوق الإنسان في عمليات منع القروض .

١٢ - محافل الأمم المتحدة . ينبغي للجنة حقوق الإنسان أن تدرس عن طريق لجنتها الفرعية المعنية بالتمييز ، أثر المشاريع الإنمائية للمؤسسات المالية الدولية على حقوق الإنسان والآخر البشري لبرامج التكيف الهيكلي وآفاق المشاركة الأوسع نطاقاً للمؤسسات المالية الدولية في تعزيز حقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية والدفاع عنها .

وي ينبغي للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن تدرس أيضاً دور المؤسسات المالية الدولية في تعزيز حقوق الإنسان عن طريق إجراء مشاورات منتظمة مع كبار مسؤولي هذه المؤسسات .

إن اعلان الحق في التنمية عبارة عن مجموعة من المبادئ التي تطبق على الانشطة الإنمائية للحكومات ووكالات التنمية الدولية على حد سواء . ويمكن تحقيق تقدم باتجاه تطبيق الاعلان عن طريق: (أ) ضمان قيام هيئات الأمم المتحدة للرصد مثل لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومحفوظية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمطالبة الدول التي ترفع التقارير بتقديم وثائق عن الخطوات التي اتخذتها لضمان النهوض بالحقوق وحمايتها في مختلف أشكال النشاط الإنمائي ؛ (ب) يمكن للوكالات متعددة

الاطراف مثل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية أن تخدو حذو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رصد المؤشرات ذات الصلة بمجال اختصاصها (الغذاء ، الصحة ، الإسكان ، الخ) ؛ (ج) على وكالات التنمية الرسمية التزام أساسي بوضع واستخدام معايير حقوق الإنسان في نشاطها المتعلقة بمنع القروض ووضع المشاريع^(٤٠) .

الحواشي

(١) أعدت الدراسة بتكليف من مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كوثيقة معلومات أساسية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان "الدراسة الصلة بين التنمية وتمتع كل شخص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلاً عن الحقوق المدنية والسياسية ، مع إدراك أهمية تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها لكل شخص أن يتمتع بهذه الحقوق على النحو المبين في العهدين الدوليين الخامس بحقوق الإنسان" الجمعية العامة للأمم المتحدة ، A/CONF.157/PC/20 . ويتجه المؤلفون بالشكر إلى المراجعين التالية أسماؤهم على ملاحظاتهم المفيدة: فلورنس بوتفوا ، ونيليا سانشو ، وشارلوت بش .

(٢) "Women's Rights as Human Rights" (حقوق المرأة كحقوق إنسان) ملاحظات بشأن خطاب لسعادة إد برودبنت ، رئيس المركز الدولي لحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية أمام مؤتمر تكاتف الأيدي من أجل تغيير القوانين (Linking Hands for Changing Laws Conference) ، تورنتو ، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ .

(٣) ولا يعني هذا إنكاراً للعقبات المنهجية التي تواجه في قيام كل من الحرية البشرية والتنمية البشرية .

(٤) للحصول على دليل استقرائي مقنع ، انظر Zehra Arat, Democracy and Human Rights in Developing Countries, Boulder and London: Lynne Rienner Publishers, 1991.

Gerald J. Schmitz and David Gillies, The Challenge of Democratic Development (Ottawa: North-South Institute, 1992) . للحصول على خلاصة جامعة للتزامات الدول المستمرة من حقوق الإنسان ، والتنمية السوقية المستدامة ، والمبادئ الديمقراطية ، انظر ميشاق باريس واجتماع موسكو بشأن البعد الإنساني لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

(٥) في كل من الغربين ونيبال أعقب الإطاحة بالديكتاتورية التصديق على المكوك الرئيسية لحقوق الإنسان مثل العهدين الدوليين ، واتفاقية المرأة ، واتفاقية الطفل .

الحواشى (تابع)

- (٧) تشكل عملية وضع الدستور في نيبال والدستور الذي أسفرت عنه محاولة نموذجية لإزالة الهياكل الاستبدادية لحكم العهد السابق . وبذلت بنغلاديش أيضا جهداً وطنياً (متجاوزة خط الأحزاب) لاصلاح دستورها .
- (٨) كانت هذه المسألة مهمة تحظى بالاولوية في كوريا الجنوبية والفلبين . وما زالت الان قضية هامة في تايلاند ونيبال .
- (٩) في الفلبين وكولومبيا ، بذلت محاولات جادة من أجل إشراك الجماعات المتمردة في العملية الدستورية .
- (١٠) جاءت محاولات سري لانكا للتنازل عن السلطة للمحليات وتحقيق الامركزية متأخرة للغاية لتفادي الصراع العرقي . لكن المنظمات غير الحكومية تبيّن بوضوح أهمية تحقيق الامركزية وحماية حقوق الاقلیات في محاولات إعادة بناء المجتمع المدني في هذا البلد ، حتى في المراحل المبكرة من الصراع .
- (١١) في نيبال على وجه الخصوص هناك تسليم بأهمية الحقوق الاقتصادية والتنمية البشرية كضرورة حيوية للحفاظ على مكاسب نضال الديمقراطية الجماهيرية .
- (١٢) في الفلبين ، شهد رحيل فرديناند ماركون ازدهار جماعات قانونية بديلة مهتمة ببرامج التوعية بحقوق الإنسان على مستوى القاعدة والمجتمع المحلي . ويصدق ذلك أيضاً على نيبال وتايلاند وبنغلاديش .
- (١٣) تبادر الرابطة الدولية للدراسات القانونية في العالم الثالث ، (وهي منظمة لها أعضاء) عدداً من "الدراسات الافرادية" بشأن إمكانية مسألة الشرطة ، والجيش ، وقوات الأمن الأخرى في مجال حقوق الإنسان .
- (١٤) في جنوب آسيا على وجه الخصوص ، تشكل الصحافة ومهنة القضاء أهدافاً لبرامج ومشاريع المنظمات غير الحكومية التي تعترف بدورهما الحاسم في مجال حقوق الإنسان .

(١٥) انظر "Report of the Panel on Economic Rights, Environment and the Right to Development" of the First International Conference on Human Rights, Law Making and Transition to Democracy convened by INHURED, July 29-31 1991, Kathmandu.

(١٦) انظر "Proceedings of the Alternative/Developmental Law Workshop", Committee of Alternative Law Groups and Structural Alternative Legal Assistance for Grassroots (SALAG), 1991.

الحواشى (تابع)

- (١٧) تجدر الإشارة بمذكرة خاصة إلى أعمال PROCESS (منظمة غير حكومية في الفلبين). في جانب الدعم اليومي لكل منظمة من المنظمات الشعبية في الميدان، تيسر PROCESS أيضاً عقد مؤتمر سنوي يشترك فيه ممثلو ما يزيد على ٩٠ منظمة شعبية لتبادل الرأي عن المشاكل والإنجازات، ووضع استراتيجيات مشتركة. وتشكل ائتلافات للعمل. وللإطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر المطبوعين الشهريين لـ Sarilakas Alternatives: PROCESS
- (١٨) يدير فريق مهمات المنظمات غير الحكومية الآسيوية برامج تدريبية للقيادات المتوسطة للمنظمات غير الحكومية الآسيوية. ويرد وصف ل نطاق هذه البرامج موضوعها الرئيسي في Empowerment, Justice and Social Change: A Shared Struggle ، الصادر عن ACFOD (بانكوك).
- (١٩) تعتمد INSEB (منظمة غير حكومية في نيبال) تنظيم مؤتمر دولي بشأن البدائل الديمقراطية يشترك فيه ممثلون عن الأحزاب السياسية التي ستتشكل أفرقتها العاملة الخاصة إلى جانب الأفرقة العاملة الأخرى، مثل الشباب، والمهنيين، والصحفيين، والمعلمين، التي ستنبع جميعها إلى الإسهام بمزيد من الفعالية في الديمقراطية القائمة على المشاركة الشعبية.
- (٢٠) انظر Clarence J. Dias, "Development: A Worm's Eye View" في تقرير جلسات استماع هيئة الدراسة الدولية المعنية بالديمقراطية على مستوى القاعدة حق الشعب في التنمية، المحفل الشعبي، بانكوك ١٩٩١؛ والحكم الصادر عن المحكمة الشعبية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن مسائل بورما وتيمور الشرقية وتايلاند، دورة بانكوك، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣؛ والمحكمة الشعبية الدائمة المعنية بالأخطر الصناعية والبيئية وحقوق الإنسان.
- (٢١) عاونت منظمتا PROCESS و SLAGG غير الحكوميتين في الفلبين المنظمات الشعبية في بدء مشاريع تحت رعاية الدولة في مجال إعادة تحرير المجتمعات المحلية وإعادة بناء مستجمعات المياه على التوالي.
- (٢٢) انظر أعمال PROCESS (الفلبين) ومذروعها Law as a Weapon (الفلبين) Clarence Dias, "The Impact of Social Activism and Movements for Legal Reform in South Asia". Mimeo.
- (٢٤) Roxanne Carillo, Battered Dreams: Violence Against Women as an Obstacle to Development, UNIFEM, 1992.
- (٢٥) Dorothy O. Thomas and Michele E. Beasley, "Domestic Violence as a Human Rights Issue", Human Rights Quarterly, Vol. 15, No. 1, 1993, pp. 36-62.

الحواشى (تابع)

- (٢٦) ورد في Put Our World to Rightes ، تقرير أعده فريق استشاري غير حكومي برئاسة سعادة فلورا ماكدونالد (London: Commonwealth Human Rights Initiative, 1991), p. 111.
- (٢٧) انظر أيضاً أمانة الكومونولث ، Engendering Adjustment for the 1990s London, 1989.
- (٢٨) الأمم المتحدة ، Women: Challenges to the Year 2000, 1991, p. 52.
- (٢٩) انظر القرار الإضافي الذي اعتمدته الاجتماع الإقليمي لافريقيا للتحضير للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والمتصل بمكافحة كره الأجانب . الجمعية العامة للأمم المتحدة الوثيقة A/CONF.157/AFRM/10/Add.4 ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ .
- (٣٠) Goran Hyden, "The Role of Aid and Research in the Political Restructuring of Africa" . in R. C. Crook and A. M. Jerve (eds) Government and Participation: Institutional Development, Decentralization and Democracy in the Third World. Bergen: Chr Michelsen Institute .
- (٣١) ينشر التأثير الجامعي العالمي حالياً تقريراً سنوياً عن حقوق الإنسان في مجال الحرية الأكademie . انظر كذلك الإعلان عن الحرية الأكademie الذي اقترحه مؤتمر اليونسكو عن حقوق الإنسان والديمقراطية ، مونتريال ، آذار/مارس ١٩٩٣ .
- (٣٢) انظر مثلاً ، "Law as an Institutional Barrier to the Economic Empowerment of Women", Doris M. Martin and Fatuma Omar Hashi, Poverty and Social Policy Division, Technical Department, The World Bank, June 1992 .
- The World Bank Operational Manual, Operational Directive 4.20, para 2, September 1990 .
- Ibrahim F. I. Shihata, "The World Bank and Non-Governmental Organizations", Cornell International Law Journal, Vol. 25, 1993 .
- Paul, Nelson, "The World Bank and Non-Governmental Organizations", Church World Service/Lutheran Relief, 1991 .
- Pierre Landell-Mills, "Governance, Cultural Change, and Empowerment", The Journal of Modern African Studies, 30, 3(1992), 23 .
- Carillo, 1992
- (٣٧) مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/CONF.157/AFRM/L.2 ، "Uses and Abuses of African Debt" Susan George "Dissent", Summer, 1992 .
- (٣٨) تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ، تونس . انظر أيضاً "African Debt"

الحواشي (تابع)

- David Wurfel, "Canadian Aid, Social Change, and Political (٣٩)
Conflict in the Philippines" in R. Miller, ed., Aid as Peacemaker, Ottawa:
Carleton University Press, 1992 .
- James C. N. Paul "The Human Right to Development: Its Meaning (٤٠)
and Importance" The John Marshall Law Review, Vol. 25, 1992, pp. 235-265 .
